جامعة إبراهيم باشا الكبير وقضايا التعليم (١٩٥٠/١٩٥٤)

دكتور
شريف أحمد إمام
مدرس التاريخ الحديث
كلية الآداب جامعة عين شمس

عندما اقتربت الحرب العالمية الثانية من نهايتها سنة ١٩٤٥، كان العالم كله يعيش حالة تغيير تشـــبه الطوفان، وكان هذا الطوفان يزحف على القاهرة بقوة، حاملًا معوله لهدم القديم وإن كان جديده اســتعصـــى على الولادة حتى حين. ولم يكن التعليم الجامعي بعيدًا عن رياح التغيير العاتية التي حلت بالبلاد بعد الحرب، فلقد تزايد عدد الطلاب الجامعيين بشـكل كبير، حيث ارتفع عددهم عند افتتاح الجامعة المصـرية عام ١٩٢٥ من ستة آلاف طالب إلى أكثر من ١٧ ألف طالب عام ١٩٤٥. كما شـــهدت ميزانية التعليم عمومًا والجامعي خصـــوصًـــا ارتفاعًا ملحوظًا؛ فبعد أن كانت وزارة المعارف تحظى بنحو٦.٤٪ من إجمالي موازنة الدولة عام ١٩٢٥ قفزت إلى ١٢.٩٪ عام ١٩٤٥، وبينما اســـتأثر التعليم العالى بنحو ٤.٧٪ من ميزانية الوزارة عام ١٩٢٥ فقد ازداد إلى ١٢.٥٪ عام ١٩٤٥

ولم يكن التوسـع الذى عرفه طلاب الجامعات يقتصـر على زيادة عددهم، بل إنه شـمل أنواعهم وجنسـياتهم. فحتى قرب نهاية العشـرينيات من القرن الماضـي كان التعليم الجامعي مقصـورًا على الذكور، حتى شـقت سـهير القلماوي ورفيقاتها الطريق نحو الالتحاق بالجامعة المصـرية، وفي غضـون عام أو اثنين، قبلت كليات الحقوق والعلوم والمدرسـة العليا للتجارة – التي كانت في حينها ما زالت مسـتقلة عن الجامعة المصـرية–التحاق الفتيات بصـفوفها، أما كليات الهندســـة والزراعة والطب البيطري فلم تلتحق الفتيات بها إلا بعد الحرب العالمية الثانية[١]. وتشـير الإحصـائيات إلى أن عدد الطالبات اللاتي التحقن بالجامعات والمعاهد العليا قد تضـــاعف أكثر من عشـــر مرات بين عامي ١٩٣٥ و١٩٥٠، فقد التحقت ٢٤٧ طالبة بـالتعليم العـالي عـام ١٩٣٥ وبلغ عددهن ٢٩٠٩ طـالبـة عـام ١٩٥٠. أمـا على صـــعيد الجنســيات فقد اســتقبلت الجامعة المصــرية طلابًا من جميع الدول العربية بل وبعض دول المشـرق غير العربية[٢]. كما عرفت البلاد تنظيمات لأصـحاب الفكر التعليمي الإصـلاحي، كما في " رابطة التربية الحديثة" التي قامت بعدة أبحاث حول المدرســـة الريفية عام ١٩٤٥، وجماعة الإصـلاح الاجتماعي عام ١٩٤١ والجمعية المصـرية لعلم الاجتماع عام ١٩٤٩[٣]. وكان من أهم ثمار النهضة التعليمية في مرحلة ما بعد الحرب تزايد عدد المؤسسات الجامعية؛ فخرج قانون القانون رقم ١٥٦ بإنشـــاء "جامعة محمد علي" بأســيوط في ١٧ نوفمبر ١٩٤٩ والتي بدأت الدراسة فيها بالفعل عام ١٩٥٧ بعد أن صار اسمها "جامعة أسيوط"[٤]، وصدر القانون ٩٣ لسـنة ١٩٥٠ بإنشـاء وتنظيم جامعة إبراهيم باشـا الكبير في ١٠ يوليو ١٩٥٠،

والتي فتحت أبوابها للجمهور في ذات السنة وظلت تحمل هذا الاسم حتى عام ١٩٥٤، عندما تغير اسمها إلى جامعة عين شمس.

وتهدف هذه الورقة إلى تقصي دور جامعة إبراهيم باشا الكبير في قضايا التعليم؛ مثل قضية مجانية التعليم، استقلال الجامعة، الحضور العلمي في المؤتمرات العالمية، التعامل مع قلة الكوادر العلمية وضعف الإمكانيات المادية للمؤسسات التعلمية ونحوها. وذلك من خلال الإجابة عن سؤالين: طبيعة الصعوبات التي واجهت الجامعة؟ وكيف تعاطت معها؟

إنشاء جامعة إبراهيم باشا الكبير

لعل التفكير في إنشاء جامعة ثالثة في مصر جاء بعد أقل من عام من افتتاح جامعة "فاروق الأول" بالإسكندرية في أكتوبر ١٩٤٢، فبعد نجاح وزير المعارف نجيب الهلالي باشا ومستشاره الفني الدكتور طه حسين في حض الحكومة الوفدية على سرعة افتتاح جامعة فاروق بعد أن كاد يطويها النسيان، في ظل التغييرات الوزارية السريعة التي عرفتها مصر في تلك الفترة، وتحمُل طه حسين أعباء المرحلة الأولى من إنشائها؛ عندما انتدب مديرًا للجامعة بالإضافة إلى عمله بجامعة القاهرة(٥). صرح الهلالى باشا في سبتمبر ١٩٤٣:" أن طلبة جامعتي فؤاد الأول وفاروق الأول سيبلغ عددهم في العام الدراسي الجديد نحو ١٤ ألف طالب منهم ١٢ ألف في الجامعة الأولى؛ وأنه لذلك يفكر تفكيرًا جديًا في إمكان تخفيف الضغط عنها بإنشاء جامعة ثانية في القاهرة نفسها، وأن المدارس العليا كمعهد التربية للمعلمين في الجيزة والمعهد العالي للعلوم المالية والتجارية والمعهد العالي لمعلمات الفنون قد تكون كلها نواة للجامعة الجديدة(٦). لكن عزيمة الوزير ما لبثت أن خارت أمام عظم التحديات التي تكتنف إنشاء جامعة جديدة (٧).

لم يخفت بريق فكرة الجامعة الثالثة؛ وأعيد النقاش حولها في منتصف عام ١٩٤٨؛ غير أن الفكرة قوبلت بمعارضة من بعض الدوائر الجامعية التي ارتأت أن تحكيم الأسباب غير الأكاديمية في إنشاء جامعات مصرية جديدة يضر بفكرة التعليم الجامعى أكثر مما يفيد. فكتبت الدكتور عثمان أمين أستاذ الفلسفة بجامعة فؤاد الأول وأحد تلامذة الشيخ مصطفى عبد الرازق معبرًا عن هذا الرأى: " إننى أعتقد أن مصر، خير لها أن تمتلك جامعة واحدة بالمعنى الصحيح، من أن تملك معاهد كثيرة للتعليم هي " جامعات" بالاسم فحسب؛ أننى

أحب أن تستقر الجامعتان القائمتان الآن على أسس سليمة قبل أن نشرع في إنشاء جامعة ثالثة؛ فليس المهم أن يكثر عدد الجامعات، بل المهم أن تؤدى رسالتها وتنتفع البلاد منها"[٨] ...في المقابل بررت الحكومة مشروع إنشاء جامعة ثالثة باعتبارات اجتماعية أكثر منها تعليمية [٩]؛ وهى تخفيف الضغط على جامعة فؤاد الأول واستيعاب راغبي التعليم الجامعي من أبناء الوطن[١٠].

وما إن تولى طه حسين وزارة المعارف في يناير ١٩٥٠، حتى تبنى مجددًا مشروع إنشاء جامعة ثانية في القاهرة بجوار جامعة فؤاد الأول؛ حيث رأى أن الحكمة تتطلب تخفيف الضغط على جامعتي فؤاد الأول وفاروق الأول لهذا رأى إنشاء جامعة جديدة يكون مقرها القاهرة ويطلق عليها اسم البطل إبراهيم باشا تخليدًا للذكراه[١١]. وتناقلت الصحف نبأ قرب الإعلان عن ميلاد جامعة جديدة، وأن النية متجهة إلى الإسراع في إخراج مشروع هذه الجامعة إلى التنفيذ في أقرب وقت ممكن وذلك بجعل بعض المعاهد العليا نواة لهذه الجامعة [١٢]. وفي ظل عجلة الوزارة الوفدية في إخراج مشروع الجامعة كانت المعارضة بيَّتت النية للنيل من المشروع، وبالفعل كان موضوع الجامعة الجديدة مادة للمساجلة بين المعارضة والأغلبية في بداية الدورة النيابية الجديدة، حيث استغلت المعارضة فرصة الرد على خطاب العرش وعَرّجَ ممثلها النائب عن الحزب السعدى "سامح موسى" على موضوع جامعة إبراهيم قائلًا : " ولقد بلغنى أن هناك رأيًا أو فكرة تكاد تتحقق وهى إنشاء جامعة إبراهيم على غرار جامعات فؤاد وفاروق محمد على ، ونحن قد أنشأنا جامعة محمد على وحددنا لها أن تبدأ عملها بعد خمس أو سبع سنوات، وما ذلك إلا لكى تتم الاستعدادات لها من جميع الوجوه؛ ولذلك ما كان لنا أن نفكر في إنشاء جامعة رابعة ونحن لم ننته بعد من إنشاء جامعة محمد على بأسيوط ، خاصة وأن هذه الجامعة الجديدة المزمع إنشائها ستتكون من عدة معاهد ينبغي أن نتركها لتؤدى رسالتها"[١٣]. وانبرى وزير المعارف للرد فقال: " عندما أنشئت جامعة فؤاد لم يسبقها إنشاء مدرجات ولا إعداد معدات، بل كانت هناك مدرسة المعلمين ومدرسة الحقوق وكانت الجامعة المصرية وقتذاك في مكان مهدم، فلما أنشئت جامعة فؤاد ضمت إليها هذه المدارس وأماكنها واحتلت الجامعة قصر الزعفران.. وبعد ذلك أخذوا في التفكير في البناء.. إذن فإنشاء الجامعة قبل البناء النموذجى ليس جديدًا، ولعله من الخير أن تنشئ الجامعة بناءها بنفسها لأنها أعرف بما هي في حاجة إليه" [١٤].

ذهب زَبَدُ المعارضة وبقي حماس الوزير، وما إن انتهت وزارته من إعداد مشروع القانون حتى دفعت به إلى قسم الرأي بمجلس الدولة لوضعه في صيغة قانونية، وأعلنت الوزارة أنها ستدرس حالة المعاهد العليا التي ستلتحق بالجامعة على أن تكون دراسة حالة كل معهد على حدة من حيث الطلاب والأساتذة والنواحي الواجب إدخالها عليه بعد تحويله إلى كلية(١٥). كان اختيار اسم الجامعة من وحي طه حسين، ويعلق لويس عوض على موقف أستاذه بالقول: " وهذه طريقة طه حسين في إسكات أو تكميم المحافظين: كان يفئ عليهم بالتحية حتى يخجلهم فيضطرهم اضطرارا إلى السكوت" (١٦). ومن ثم كان طه حسين بخطته تلك يُعبِّد الطريق لإنشاء الجامعة بعد أن جعلها تحمل اسم جد الملك.

في السابع والعشرين من مارس عام ١٩٥٠، حل مشروع قانون إنشاء جامعة إبراهيم باشا الكبير ضيفًا خفيفًا على مجلس النواب، حيث لم يستغرق مناقشته سوى جلسة واحدة انتهت بموافقة جميع النواب عليه. ولقد شهدت المناقشات حماسًا منقطع النظير من طه حسين في الذود عن إنشاء الجامعة والرد على كل نقيصة رمى بها الخصوم مشروع القانون بغية النيل منه. فما إن خلص رئيس لجنة شؤون التربية والتعليم محمد مندور من تقديم مشروع القانون، حتى هم النائب عبد العظيم محمد عيد بمعارضة المشروع؛ فذكَّر النواب: بأن أمام خزينة الدولة مشروعات كثير وأخطر من هذا المشروع (١٧). هنا انبرى طه حسين للدفاع عن المشروع بالقول: " أحب أن يطمئن الذين يشفقون على ميزانية الدولة؛ إلى أنها لن تتكلف كثيرًا في إنشاء هذه الجامعة. ذلك لأن هذه المعاهد قائمة، ولكل منها ميزانية في وزارة المعارف العمومية، ومجموع هذه الميزانيات يقارب نصف مليون من الجنيهات. ولن نضيف إلى ميزانيات هذه المعاهد إلا ما بين ٤٠.٠٠٠ جنيه و٥٠.٠٠٠ جنيه ليتم إنشاء الجامعة، فهذا كل ما سيُطلب"(١٨). انتهت المناقشات بالموافقة على مشروع القانون بالإجماع وصدر القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء وتنظيم جامعة إبراهيم باشا في ١٠ يوليو ١٩٥٠ وجاء في مادته الأولى:

تنشأ في مدينة القاهرة جامعة تسمى: "جامعة إبراهيم باشا الكبير" وتتكون من الكليات والمعاهد الآتية:

(١) كلية الطب : وتكون نواتها كلية طب العباسية التابعة لجامعة فؤاد الأول.

(٢) كلية الآداب :وتكون نواتها القسم الأدبي من المعهد العالي للمعلمين.

(٣) كلية العلوم : ويكون نواتها القسم العلمي من المعهد العالي للمعلمين.

(٤) كلية الهندسة : ويكون نواتها المعهد العالي للهندسة بالعباسية.

(٥) كلية الزراعة : ويكون نواتها المعهد العالي الزراعي بشبين الكوم.

(٦) كلية التجارة: ويكون نواتها المعهد العالي للعلوم المالية والتجارية.

(٧) كلية الحقوق.

(٨) معهد التربية المستقل للبنين.

(٩) معهد التربية المستقل للبنات. وغير ذلك من الكليات والمعاهد المستقلة التي يجوز أن تنشأ فيما بعد بقانون، ويجوز أن يكون مقر بعض الكليات والمعاهد في غير مدينة القاهرة ويعين المقر بمرسوم(١٩).

ويمكنا القول إنه قُدَّر لتلك الجامعة أن تكون نشأتها مختلفة بعض الشيء عن نشأة جامعة فؤاد، فلم تنشأ بالتحول من جامعة أهلية إلى جامعة جديدة، لكنها نشأت من كيانات متعددة كانت أقرب إلى روح الجامعة وأسرع انصهارًا في وميضها. وإذا كانت الجامعة المصرية (فؤاد) نشأت عام ١٩٢٥ من ثلاث كليات فقط للآداب والحقوق والعلوم، فإن جامعة إبراهيم نشأت من سبع كليات ومعهدين. بل يمكننا القول إنه لم تحظ جامعة مصرية بهذا التكامل التام بين كلياتها عند نشأتها على نحو ما حظيت به جامعة إبراهيم.

الجامعة ومجانية التعليم

مع بداية العام الدراسي ١٩٥١/٥٠ فتحت جامعة إبراهيم باشا أبوابها أمام الطلاب؛ فانطلقوا إليها فرادى وجماعات لنيل أوطارهم من المعرفة؛ بعد أن ضاقت جامعة فؤاد بروادّها وتعذر عليها استيعاب تلك الأعداد المتزايدة. وكان السابع من أكتوبر عام ١٩٥٠ أول أيام الدراسة بالجامعة الوليدة؛ حيث كانت لائحة النظام الدراسي لطلاب الجامعات المصرية – في تلك الفترة–تنص على افتتاح العام الدراسي في السبت الأول من أكتوبر على أن تنتهي الدراسة في ١٥ من مايو من كل سنة وكان نظام الامتحان يعقد على دورين أحدهما في نهاية

السنة الجامعية والآخر قبل افتتاح الدراسة للعام الجديد[٢٠]. وفى ٢١ أكتوبر ١٩٥٠ عقدت الجلسة الأولى لمجلس جامعة إبراهيم باشا بحضور وزير المعارف طه حسين، ورفع المجتمعون برقية تحية وولاء إلى الملك فاروق بمناسبة افتتاح الجامعة[٢١].

وكان من حسن طالع الجامعة أنها فتحت أبوابها في وقت سمت فيه قيمة مجانية التعليم مع تبنى وزير المعارف الدكتور طه حسين لفلسفة " التعليم كالماء والهواء"، وأن من واجب الدولة أن توفره لجميع أبنائها. وكان يستند في هذا الرأي إلى أن مجتمعنا يجتاز آنذاك فترة لا تمكنه من العناية بكيف التعليم، والأجدى من ذلك أن يتوسع في نشر التعليم حتى لا يحرم الغالبية من أبناء الأمة مما يتشوقون إليه من تعليم[٢٢]. وبذلك صار التعليم ما دون الجامعي مجانيًا، حتى إعلان الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٦ يوليو ١٩٦٢، مجانية التعليم في جميع مراحله، سواء في المدارس أو المعاهد أو الجامعات، ابتداءً من العام الدراسي التالي، وجاء دستور عام ١٩٦٤، وعدَّل المادة الخاصة بمجانية التعليم، وأصبح التعليم بجميع مراحله، الجامعية وما قبلها، مجانيًّا.

لكن الجامعة الوليدة كانت سَبَّاقَةً إلى إقرار بعض صور مجانية التعليم الجامعي مبكرًا وبشكل أشمل من جامعتي فؤاد وفاروق؛ فقد تم إعفاء عدد كبير من الطلاب من المصروفات تحت دعاوى أنهم من المديريات النائية أو أنهم غير قادرين على أدائها. فمنحت جامعة إبراهيم في نهاية أكتوبر ١٩٥٠ مجانية التعليم الجامعي للطلبة الملتحقين بها من مديريتي قنا وأسوان وأعفتهم من دفع الرسوم الدراسية [٢٣]. كما أكدت الجامعة منذ يومها الأول أن المجانية التي كانت تسري على طلاب المعاهد سوف تستمر تطبق عليهم بعد أن صارت معاهدهم كليات، وشرعت الجامعة في وضع ضوابط ومعايير لمجانية التعليم لديها تمثلت في منح " مجانية كاملة" وهي مجانية التفوق للطلاب الجدد الحاصلين على مجموع ٦٥٪ فأكثر، بينما إذا رسب الطالب المعفى في أحد سنوات دراسته الجامعية تقرر عليه رسوم محددة، وهكذا تكون المجانية بمثابة حافز لتحسين المستوى العلمي لطلاب الجامعة[٢٤].

بل من مآثر الجامعة فى قضية مجانية التعليم، السرعة التي أبداها مجلسها في الموافقة على كتاب وزير المعارف في أكتوبر ١٩٥١ بإعفاء الطلبة بمختلف الكليات والمعاهد منِ الرسوم المتأخرة عليهم والتي عجزوا عن سدادها في العام السابق[٢٥]. كما وجه مدير الجامعة

إدارة الكليات المختلفة بالبحث في الأوضـــاع الاجتماعية للطلاب للنظر في أحقيتهم في مجانية التعليم. وفى نهاية ســـبتمبر ١٩٥٣ وافق مجلس الجامعة على الالتماس المقدم من أهالي محافظة سيناء وأهالي محافظات الحدود لإعفاء أبنائهم من طلبة الجامعات من الرسوم الجامعية ومعاملتهم كما يعامل أبناء قنا وأسوان(٢٦). وتأكيدا لذلك صدر قرار مجلس الجامعة في يناير ١٩٥٤ بإعفاء طلبة أبناء موظفي الحدود المقيمين في الصـــحراء من الرســـوم الجامعية(٢٧). وبالإضافة لهذا المسلك العام من الجامعة؛ فإن كلية الآداب أقدمت على تطبيق المجانية في بعض أقســـامها لترغيب الطلاب على الالتحاق بها، وهذه الأقســـام هي اللغات الشرقية والدراسات القديمة والآثار المصرية(٢٨).

ويمكن أن نلمس مدى نجاح الجامعة في ســـنواتها الأولى في تحقيق مجانية التعليم؛ من خلال متابعة تقرير الجامعة في عامها الرابع والذي بلغت فيه نســـبة الإعفاء الكامل ٧٦.٥٪ من مجموع الطلاب(٢٩). لكن هذه النسبة انخفضت نسبيًا في العام التالى خصوصًا بعد قرار إدارة الجامعة مطلع عام ١٩٥٥ بأن كل طالب لم يُمنح مجانية ولم يسدد الرسوم يعتبر غير مقيد ولا يســـمح له بتأدية الامتحان(٣٠) . ومع ذلك ظل التوســـع في شـــروط المجانية للتعليم الجامعى قائمًا ومطردًا، حيث شـــملت أكثر من ٧٠ % من طلاب الجامعات الثلاث عام ١٩٥٥ ، واستمر كذلك حتى إعلان المجانية الكاملة(٣١).

المشاركات العلمية في المحافل الدولية

منذ أن خطَت جامعة إبراهيم باشـــا خطواتها الأولى في ميدان العلم والمعرفة، وحضـــورها في المحافل العلمية العالمية يتأكَّد. ففي أكتوبر عام ١٩٥٠ دشنت باكورة هذا الحضور عندما لبى الدكتور عبد الرحمن بدوي الأستاذ المساعد بكلية الآداب دعوة لحضور احتفالية استانبول العالمية بألفية الفيلسوف الإسلامي " أبى نصر الفاربي" . وفى الشهر ذاته، أُوفد الدكتور أبو الفتوح رضـوان الأسـتاذ المسـاعد بمعهد التربية للبنين لتلبية دعوة هيئة اليونسـكو(٣٢). وكانت تلك أولى المشـــاركات العلمية للجامعة تبعتها مشـــاركات عدة، منها حضـــور الدكتور محمد طاهر السـيد أسـتاذ علم الحشـرات بكلية العلوم المؤتمر الدولى التاسـع لعلم الحشـرات بمدينة أمســـتردام ممثلًا للجامعة(٣٣). وكذلك الدعوة التي تلقاها الدكتور محمد محمود الســـلامونى لحضـــور الاجتماع الثقافي بمدرســـة الفنون بكمبردج. ومن تلك المشـــاركات العالمية المبكرة،

الدعوة التي لباها الدكتور عباس حلمى حسن للمشاركة في المؤتمر العالمى للأمراض العصبية والذي عقد في لشبونة في سبتمبر ١٩٥٣.[٣٤] فضلًا عن مشاركة الدكتور محمود صدقى محمد مدرس الفسيولوجيا بكلية الطب في اجتماع المؤتمر السنوي للجمعية الفسيولوجية الأمريكية عام ١٩٥٤[٣٥].

بل إن الجامعة دأبت على المشاركة في الاجتماعات السنوية لليونسكو؛ وذلك تلبية لدعوات كانت تُرسل إليها باستمرار. ويأتي في طليعة المشاركين في تلك الاجتماعات، الدكتور عبد العزيز القوصى الذى دعى لحضور اجتماع الخبراء الذي يعقد في باريس عام ١٩٥٣. ومن اللطائف التاريخية لهذا الحضور المبكر في المحافل العلمية؛ ما كان من أحد أبناء الجامعة وهو الدكتور أحمد البربرى المدرس بقسم الميكانيكا في كلية الهندسة الذى دعى فى أكتوبر ١٩٥١ إلى الاشتراك في برنامج معهد ماساتشوستس الصيفي بالولايات المتحدة وقام بأبحاث وافية استطاع بها أن يستخدم نوعًا جديدًا من دراسة تصميم الآلات المتحركة، ولم يكتف بذلك بل إنه عزم لدى عودته على أن يفيد طلاب كليته فأحضر معه الآلات التي استعان بها في دراسته ليستفيد منها الشَّبيبة في أبحاثهم ودراساتهم [٣٦].

وبدأت الصحف تحتفى بمشاركات الجامعة الوليدة في المحافل الدولية وكانت تغطى تلك الأحداث؛ فنشرت الأهرام تقريرًا موسعًا في يوليو ١٩٥٢ عددت مساهمات الجامعة عالميًا فذكرت: " تم إرسال الدكتور بول غليونجى أستاذ الأمراض الباطنية ممثلًا للجامعة في المؤتمر الدولى الرابع لأمراض القلب الذى يعقد في بوينس أيرس عام ١٩٥٢. وتم إيفاد الدكتور محمد محمود الصدر لتمثيل الجامعة في المؤتمر الدولي الثانى للكمياء الحيوية الذى عقد بباريس ١٩٥٢. وبالمثل تم ترشيح الدكتور عبد العزيز العروسي أستاذ الخرسانة بكلية الهندسة ممثلًا للجامعة في المؤتمر الرابع للجمعية الدولية لهندسة الكبارى والإنشاء بجامعة كامبردج في ذات العام[٣٧].

وسرعًا ما لمست الدولة المصرية كفاءة أبناء الصرح الجديد، فأولتهم الثقة في أن يكونوا ممثليها في المناسبات العلمية العالمية؛ فنذكر على سبيل المثال، اختيار عميد كلية الحقوق الدكتور عثمان خليل عثمان لتمثيل مصر في المؤتمر الدولى التاسع للعلوم الإدارية في استانبول في سبتمبر ١٩٥٣ [٣٨]. بالإضافة إلى ذلك، قام كثيرون من أعضاء هيئة التدريس

بأداء بعض الأعمال العلمية خارج نطاق عملهم الرسمي بالجامعة. فمنهم من انتدب للقيام بالتدريس في بعض كليات الجامعتين الأخريين، ومنهم من شارك في اللجان العلمية ولجان فحص رسائل الماجستير والدكتوراه. واستفادت الدولة بكثير من أعضاء هيئة التدريس في الأعمال العلمية والفنية في موضوعات اختصاصاتهم في بعض المصالح والهيئات والشركات على سبيل الندب الجزئى، أو الندب الكامل؛ منها على سبيل المثال ندب عميد كلية الهندسة الأستاذ عبد الوهاب كامل للعمل في وظيفة مراقب عام التعليم الصناعى بعد خلو تلك الوظيفة(٣٩). ولقد شاع انتداب أساتذة جامعة إبراهيم في اللجان العامة التي نشأت بعد الثورة؛ فعميد كلية الطب الدكتور عبد المحسن سليمان، والدكتور بول غليونجى، والدكتور ناجى المحلاوى انتدبوا للجنة العامة للشون الطبية والصحية بالمعهد القومى للبحوث، وكذلك عميد كلية الزراعة الدكتور محمد نجيب حشاد وعميد كلية العلوم الدكتور عبد الحليم منتصر انتدبا للعمل بالمعهد القومى للبحوث، وعميد كلية الآداب الدكتور محمد مهدى علام للعمل بالمجلس الأعلى لدار الكتب(٤٠).

بل إن الجامعة إبان تأسيسها قد لمست بعض التأفُّف من طلاب طب الدمراداش عند الإعلان عن ضمهم للجامعة الوليدة؛ ومن ثم كانت حريصة أشد الحرص على أن تذهب عنهم روع عدم الاعتداد بشهادتهم عالميًا بعد أن خرجوا عن عباءة جامعة فؤاد. وفى سبيل ذلك نجحت الجامعة في انتزع اعتراف الكليات الملكية للطب والجراحة في إنجلترا بكلية طب الدمرداش؛ وذلك منذ عامها الأول(٤١). ومن أجل استمرارية ذلك النجاح دأبت الجامعة مع فجر عملها على حضور ممتحنين أجانب من الكليات الملكية البريطانية لاعتماد الشهادة الصادرة لطلاب طب جامعة إبراهيم(٤٢). بل إنها استقبلت في مايو ١٩٥١ الأستاذ رسل برين مندوب كليتى الأطباء الملكية والجراحين بلندن؛ لوضع تقرير عن كلية طب جامعة إبراهيم ومنشآتها من أجل أن يظل معترفًا بها في بريطانيا (٤٣).

قضية استقلال الجامعة

منذ افتتاح الجامعة وقضية تعيين أو انتخاب العمداء تشغل بال المهتمين بأمر الجامعة الوليدة سواء كانوا من أهلها أو من الحريصين على مستقبل التعليم الجامعى في مصر بصفة عامة. وسبق أن أثير جدل عند مناقشة مشروع قانون تأسيس جامعة إبراهيم حول انتخاب

العمداء، فعند طرح المادة الرابع عشرة منه والخاصة باختيار العمداء والتي جاءت على النحو التالى: " يعين وزير المعارف العميد من بين أقدم الأساتذة الخمسة ذوى الكراسى ويكون تعيينه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد..." هبَّ النائب محمد فريد زعلوك قائلًا: " نص قانون إنشاء جامعة فؤاد على أن يختار العميد من بين ثلاثة ينتخبهم مجلس الكلية من الأساتذة ذوى الكراسي .. على حين ينص المشروع المعروض على تعيين العميد من بين أقدم الأساتذة الخمسة ذوى الكراسى، وضرر هذا أن تبقى العمادة محصورة في هؤلاء الخمسة القدامى لأنهم سيظلون محتفظين بأقدميتهم مددًا طويلًا، فضلًا عن حرمان الأساتذة من حق انتخاب عميدهم، خصوصًا أن بكل كلية عددًا كبيرًا من الأساتذة ذوى الكراسي يبلغ العشرة أو الخمسة عشرة، فحرمان هؤلاء وقصر العمادة على خمسة فقط؛ يجعل السلطة مركزة في يد وزير المعارف، وهذا هو الذى يريد أن يتخلص منه وزير المعارف ". وأيد النائب المعارض نور الدين طراف تعليق زميله ورد على حجة وزير المعارف بأن هذا هو نفس النظام المتبع في جامعة فاروق فذكر: إن جامعة فؤاد تأخذ بحق الاختيار الذي نطالب به للجامعة الوليدة، وحينما وضع هذا النظام في جامعة فؤاد لم يكن نظامًا مبتكرًا ولا مبتدعًا وإنما كان نظامًا مأخوذا عن نظام جامعات البلاد التي سبقتنا إلى التعليم الجامعى في انتخاب العميد من بين الأساتذة" وبالفعل تم تعديل المادة بالشكل الذي عليه في قانون جامعة فؤاد الأول(٤٤). لكن مشروع القانون عندما عرض على مجلس الشيوخ لمناقشته، حيث روح المحافظة تعلو على صوت التجديد، رفض أعضاؤه تعديل المادة الخاصة بحق مجلس الكلية في الاختيار واقترحوا حذف التعديل والإبقاء على المادة بصورتها الواردة في مشروع القانون: " يعين وزير المعارف العميد من بين أقدم الأساتذة الخمسة ذوى الكراسى ويكون تعيينه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد..." . ولما أعيد مشروع القانون إلى مجلس النواب أصر على رأيه بالتعديل، فألف كل من المجلسين لجنة من خمسة أعضاء؛ ليجتمع الأعضاء العشرة ويعيدوا النظر في هذه المادة(٤٥). وعندئذ وافقت الأغلبية على النص الوارد في المشروع بما فيهم وزير المعارف.

وعند الإعلان عن أسماء العمداء الأوائل، أعاد أحد مندوبي الصحافة موضوع تعيين العمداء على مسامع مدير الجامعة الدكتور محمد كامل حسين فأجاب: " إن هذا يعد من صغرى مشاكل التعليم الجامعي، وأنه لا داعى للبحث فيها أكثر، فإن الإنتاج العلمي في الجامعة لا يزيد ولا ينقص إذا كان العميد منتخبًا أو معينًا، والأستاذ هو عماد كل جامعة،

وفخرها يرجع إلى الأســـاتذة لا إلى مديرها، وأهم من ذلك أن نعنى بزيادة الإنتاج العلمي دون أن يضـيع الوقت في الشكليات"[٤٦].. بل إن وزارة المعارف التي كان يرأسـها طه حسين–وهو الذي قاسـي في بعض العهود من الاضـطهاد –أصـدرت قانونًا رقم ١٤٩ لسـنة ١٩٥٠ جعل تعيين عمداء الكليات في جامعة فؤاد من حق وزير المعارف دون ترشـيح من أسـاتذة الجامعة بعد أن كان العميد يعين من بين ثلاثة يرشحهم الأساتذة للعمادة[٤٧]. وبذلك صارت الجامعات الثلاث سواء في تعيين العمداء.

بل إن الجامعة ولدت في ظل شراكة جمعت بين الوزارة الوفدية والقصـر، جعلها تنال من أدران السياسـة بعض الشـيء. فلقد أصـدرت الحكومة الوفدية مرسومًا قبيل إنشاء الجامعة في ٢٦ يونيه سـنة ١٩٥٠ يقضـى بإنشـاء مجلس أعلى للجامعات المصـرية يُشَّكل برئاسـة وزير المعارف وعضوية مديري الجامعات ووكلائها من أجل أن يتولى النظر " في تنسيق الدراسات والامتحانات والدرجات الجامعية، وإنشـاء الكراسـي، ومعادلات الشـهادات الأجنبية، والترقيات العلمية لأعضـاء هيئة التدريس إلى وظيفة أسـتاذ، أو التعيين في هذه الوظيفة، ونقل الأسـاتذة من جامعة إلى أخرى. وكذلك فيما يطلب مجلس إحدى الجامعات أبداء الرأي فيه." ولعل القارئ يلحظ أن النقل من الجامعات فضـــلًا عن الترقية إلى درجة الأســـتاذية جعل من اختصـاص هذا المجلس، وهو مشكل من عناصر جميعها إداري. ولقد ولدت الجامعة في ظل هذه القانون الجديد الذى أبعدها عن الاســـتقلال المنشـــود وجعلها جزءًا من إدارة المعارف ومهدت بالتالي لإمكان التغلغل السياسي في نظمها وإداراتها[٤٨].

ولم يفت ذلك في عضـد أبناء الجامعة المخلصـين؛ فأعاد مجلسـهم طرح قضـية تعيين أو اختيار القيادات الجامعية مع عودة الجدل بشـأن وضـع قانون لتنظيم العمل داخل الجامعات الثلاث في منتصـف عام ١٩٥١، وجاء موقف الجامعة واضـحًا في اجتماع تاريخي في ٣١ مايو ١٩٥١ حيث وافقت على أن يكون تعيين العميد أو مدير المعهد بـالانتخاب من بين ثلاثة ينتخبهم مجلس الكلية، على أن يعين الحائز على أكثر الأصـوات[٤٩]. لكن الظروف لم تسمح بصدور القانون، وخرج مشروع القانون في مايو ١٩٥٢؛ بشأن شروط توظيف أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصـــرية وتأديبهم خاليًا من الحديث عن قضـــية آلية تعيين القيادات الجامعية، ولم يكتب لهذا المشروع أن يصير قانونًا نتيجة قيام ثورة يوليو.

وفى أعقاب قيام ثورة ١٩٥٢ تجددت الآمال بأن يحصـــل أعضـــاء هيئة التدريس على حقهم في اختيار قيادتهم، فانعقدت في السادس عشر من أكتوبر ١٩٥٢ الجمعية العامة غير العادية لجمعية هيئة التدريس بجامعة إبراهيم ووافقت بالإجماع على أن يقوم مجلس الجامعة بانتخاب مدير الجامعة ووكيلها وسكرتيرها العام على أن يشترط فيمن يشغل تلك المناصب أن يكون استاذًا سابقًا أو حاليًا ويستمر في عمله ثلاث سنوات ولا يجوز انتخابه أكثر من فترتين متتاليتين، ويحتفظ له بكرسـيه كأسـتاذ إلى أن تنتهى مدة وظيفته الإدارية، على ألا يعزل من عمله إلا بموافقة ثلاثة أرباع المجلس وبناء على اقتراح يقدم من ثلث الأعضـــاء. وقد وافق المجتمعون كذلك على انتخاب عميد الكلية بمعرفة أعضـــاء هيئة التدريس جميعًا على أن يشترط فيمن ينتخب عميدًا أن يكون من الأساتذة ذوى الكراسي ومدة عمادته ثلاث سنوات ولا يجوز انتخابه فترتين متتاليتين. أما وكيل الكلية فيتم انتخابه أيضـا من بين الأساتذة والأساتذة المسـاعدين الأعضـاء في مجلس الكلية ويكون انتخابه لمدة سـنتين ولا يجوز انتخابه فترتين متتاليتين وتنتخبه هيئة التدريس كلها. بل إن المجتمعين تطرقوا الى ممثلي الكليات في مجلس الجامعة واشـــترطوا فيه ما اشـــترط في انتخاب الوكيل. ورأوا أن يتكون مجلس الكلية من الأساتذة ذوى الكراسي والأساتذة المساعدين لكراسي شاغرة وأقدم أستاذ مساعد في كل قسم؛ فيما عدا كلية الطب حيث تمثل الأقسام التي ليس لها كراسي كما يشمل مجلسها أقدم مدرس في كل قسم(٥٠).

ولما كان انتخاب العمداء مطلبًا ثوريًا نادى به أعضـــاء هيئة التدريس فقد جرت أول انتخابات للقيادات الجامعية في سـبتمبر ١٩٥٣ باعتبار أن المدة القانونية للعمداء قد انتهت بانقضـاء السـنوات الثلاث. ولم يكن مسـتغربًا أن يعاد انتخاب كل العمداء الذين قد عينوا من قبل وزير المعارف طه حسـين عام ١٩٥٠ وأن يحصـدوا أعلى الأصـوات؛ فلقد اصـطفاهم الوزير من أجل رفعة الصـرح الذى ناضـل من أجل قيامه. وكان الاسـتثناء الوحيد عميد كلية الطب الدكتور أبو بكر الدمرداش الذى حال انتهاء مدة خدمته دون ترشحه(٥١).

لكن لم يطل بقاء العمداء المعينين طويلًا، فما أن حلت أزمة مارس عام ١٩٥٤ حتى تغير كل شـيء. حيث صـدر قرار بالقانون رقم ٥٠٨ لسـنة ١٩٥٤ بشـأن تنظيم الجامعات والذي أنهي حق أعضـــاء هيئة التدريس في اختيار قياداتهم الجامعية ووســـع من ســـلطات

المجلس الأعلى للجامعات، بل إن المادة ٩٨ سمحت له خلال سنة من تاريخ العمل بالقانون أن يوصي بنقل أعضاء هيئة التدريس من كلية إلى أخرى بالجامعة ذاتها أو بغيرها أو إلى وظيفة عامة أخرى، ويكون النقل في هذه الحالة بقرار من وزير التربية والتعليم..[٥٢]

قضية فصل أعضاء هيئة التدريس

ومن أولى القرارات التى أصدرها مجلس قيادة الثورة بشأن إصلاح الأداة الحكومية وتأثرت بها الجامعة؛ مرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ في شأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي، فيما عرف باسم قانون التطهير وتشكلت لجان عرفت باسم "لجان التطهير"[٥٣]. واستجابت جامعة إبراهيم للمرسوم وشكلت لجنة خاصة لتطهير الجامعة تتألف من أستاذين من أبنائها وأحد القضاة المعينين من قبل مجلس قيادة الثورة، وبدأت اللجنة في تلقى سيل من الشكاوى بعضها غفلا من التوقيع. ولما كان بعض كبار أساتذة الجامعة من المقربين إلى القصر الملكى ومن حملة الألقاب كالباشوية والبكوية ، وكان بعضهم الآخر من الذين ربطتهم علاقات مودة أو مصاهرة مع بعض رجال الحكم وقادة الأحزاب، فكان من الطبيعى أن يكونوا في طليعة من تنظر في أمرهم لجان التطهير. ووسط هذا الجو بدأت الشكاوى تتدفق على لجان التطهير من بعض أعضاء هيئة التدريس ضد زملائهم، بدوافع مختلفة قد يكون التخلص من المفسدين من بينهما، ولكن لابد أن تكون الغيرة المهنية والتطلع إلى احتلال كراسي الأستاذية من بينها أيضًا، طالما أن " النفس أمارة بالسوء"[٥٤].

ولسنا لا نملك إحصاء دقيقًا للعدد الذى تم فصله من أعضاء هيئة التدريس جامعة إبراهيم جراء قرارات لجنة التطهير؛ في حين تشير بعض تقارير مدير الجامعة وقتها إلى أن عددهم ١٥ عضوًا تشمل أربع أساتذة واستاذ مساعد واحد وستة مدرسين وأربعة أعضاء من الهيئة المعاونة. ولعل مطالعة سجلات مجلس الدولة تكشف لنا آلية عمل لجان التطهير وكيف كانت تصدر قرارتها بشأن أساتذة الجامعة؛ ولنأخذ المثال بالدعوى التي رفعها الدكتور لويس دوس الأستاذ المساعد بكلية الطب فلقد جاء في الحكم إشارة إلى الأسباب التي دفعت لجنة التطهير إلى فصله وردوده عليها: " فقد نسب إليه أنه غير منتظم في عمله الأصلي بكلية الطب بل وفي عمله الإضافي بالإدارة الطبية بالجامعة مما أدى إلى الاستغناء عن خدماته فيها. ورد الطاعن على ما نسبه إليه رئيس القسم من أنه تغيب بعد انتهاء إجازته الاعتيادية

سـنة ١٩٥١ مدة ثمانية عشـر يوماً بتقديم ثمانية أوراق علاج بالمسـتشـفى جميعها موقعة بإمضـائه ومسـلمة بالكلية وثبت حضـوره منذ تاريخ ١٨ من أغسـطس سـنة ١٩٥١ أي قبل انتهاء إجازته. وعلى الرغم من أنه صـــح للمحكمة – منذ البداية–أن هناك خصـــومة بين الدكتور الطاعن والدكتور رئيس القسم –صاحب الكم الوفير من الشكاوى ضد الطاعن–مردها إلى الدعوى التي رفعها الأول ضـد الثاني سـنة ١٩٥١ لإلغاء القرار الصـادر بترقيته رئيسـاً لقسم الأمراض الجلدية والتناسلية وأستاذاً مساعداً بكلية الطب. وهذا يؤكد خصومه سابقه على الشكوى التي قدمها رئيس القسم في حق الطاعن ومع ذلك رفضـت المحكمة دعوى الطاعن، بإلغاء القرار وعودته رغم أن كل ما سـاقته لجنة التطهير من مسـوغات للفصـل لا تعد إخلالًا جســيمًا بواجبات العمل. ولعل مبعث رفض المحكمة؛ هو أنها لم يكن في مقدورها أن تلغى قرار للجان التطهير حتى لو اقتنعت بعدم مشـروعيتها؛ حيث صـدر المرسـوم المشـكل لتلك اللجان محصّـنًا قرارتها من الطعن أمام مجلس الدولة؛ فلقد نص في المادة السـابعة منه على "أنه اســتثناءً من أحكام المادتين ٣، ١٠ من قانون مجلس الدولة، لا يجوز الطعن بإلغاء ووقف تنفيذ القرارات الصـــادرة بالتطبيق لأحكام هذا القانون"؛ وعليه فإن قرارات اللجنة قد حصّنت ضـد دعوى الإلغاء ووقف التنفيذ، ولم يبق أمام المتظلم سـوى دعوى التعويض بالنســبة لهذه القرارات في حالة ثبوت عدم مشـــروعيتها"[٥٥]. على كل نتيجة لذلك القانون فصَلت الحكومة عددًا كبيرًا من الموظفين بغير محاكمة، وقَبلت استقالة كثيرين آخرين. وأحيل إلى المعاش نحو ٤٥٠ ضـابطًا من ضـباط الجيش، وأُلحق كثير من ضـباط الجيش كموظفين بمختلف الوزارات أو الشركات[٥٦].

وتكرر الأمر ثانية في أعقاب أزمة مارس ١٩٥٤، ففى ٢١ سـبتمبر ١٩٥٤صـدر قرار بفصـل ٢٩ اسـتاذًا من الجامعات الثلاث وكان حظ جامعة (إبراهيم باشـا) عين شـمس من قرارات فصـل أعضـاء هيئة التدريس قليلًا ؛ وذلك لغلبة الاتجاه المحافظ لدى أعضـاء هيئة التدريس بها وقلة المنتمين للأيدولوجيات الســياســية داخل أروقة الجامعة وبعد الكثير من الاسـاتذة عن الصـخب السـياسـي الذى عرفته مصـر أبان أزمة مارس ١٩٥٤؛ حيث فصـل خمسـة من أعضـاء هيئة التدريس بالجامعة هم الأسـتاذ عبد العزيز هيكل من كلية التجارة، والدكتور أحمد محمد فتوح وعبد الحميد الخلفاوى ومحمد عبد المنعم لاشـين وسـليمان جرجس

سليمان من كلية العلوم. في المقابل فصل أحد عشر أستاذا من جامعة القاهرة وثلاثة عشر أستاذا من جامعة الإسكندرية[٥٧].

كما تم إقالة عميد الآداب؛ الدكتور إبراهيم نصحى. ويذكر البعض أن السبب وراء فصل الدكتور نصحى في سبتمبر ١٩٥٤، هو صلته بالقصر الملكى بحكم أن أخيه هو الدكتور حسين حسنى، الذى شغل منصب سكرتير الملك فاروق قبيل الثورة [٥٨]. لكن يبدو أن الأمر لا يعود لتلك الصلة التي كانت بادية لرجال الثورة منذ اللحظة الأولى، وإنما الأمر يرجع لفكر الرجل واستراتيجية الوزير الجديد الصاغ كمال الدين حسين. فالدكتور نصحى أدلى بتصريحات كانت تتسق مع فلسفة وزير المعارف السابق إسماعيل القباني عندما قال: " لا يمكن التغلب على صعوبة زيادة عدد طلاب الجامعة، إلا إذا أدرك الشعب أنه لا يصلح لمتابعة الدراسة الجامعية إلا الصفوة الممتازة التي لديها من المواهب ما يمكنها من ذلك ولا يمكن للجامعة أن تنهض برسالتها إلا إذا ساهم الشعب في ذلك بعدم الضغط عليها لقبول كل من أتم دراسته الثانوية " [٥٩]. ولعل تلك الأفكار كانت تعكس التفكير الطبقى للدكتور نصحى في وجه منها، كما أنها تتعارض مع مفاهيم الثوار عن العدالة الاجتماعية وإتاحة التعليم الجامعى للجميع بغض النظر عن احتياجات المجتمع.

على كل بعد أزمة مارس تولى الصاغ كمال الدين حسين وزارة التربية والتعليم (٣١ أغسطس ١٩٥٤ – ٧ أكتوبر ١٩٥٨)، وأنشئ مكتب أمن بالوزارة تولى أمره أحد الضباط اختص بالموافقة على سفر أعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات والمهام العلمية، والإجازات الدراسية، وعلى تعيين أعضاء هيئة التدريس والمعيدين. وتم حظر النشاطات الثقافية التلقائية مثل إقامة الندوات وإلقاء المحاضرات العامة إلا في المناسبات الخاصة التي تسمح بها جهات الأمن[٦٠].

ولقد تعلم أعضاء هيئة التدريس الحكمة من رأس الذئب الطائر، بعد فصل من فصلوا بقرارات ذات طابع سيادي لا يجوز الطعن عليها؛ فغلبت روح الفردية على سلوكيات أعضاء هيئة التدريس، وراح كل منهم يختار لنفسه طريقه الخاص بعدما أصاب التفكك والفتور الحياة الجامعية وتحول استقلال الجامعة إلى حلم بعيد المنال.

الجامعة ومواجهة الصعوبات المالية والإدارية في وجه العملية التعلمية

لم تكن جامعة إبراهيم باشا محظوظة في أن تولد وسط نظام سياسي بات يعتريه الضعف وأوشك أن يتداعى على رؤوس أركانه، وأزمة اقتصادية واجتماعية طاحنة شارفت أن تخلق ثورة تطيح بالإقطاعيين والرأسماليين. ولقد كان المدير الثالث للجامعة الدكتور أحمد بدوى بديعًا في وصف ذلك المناخ بقوله: " لقد أعسرت الدنيا حين ولدت جامعة عين شمس " إبراهيم"، فلم توطئ لها الدولة مهدًا، ولم تكفلها بما يعين على تنشئتها ورعايتها، بل لم تعرف لها ميزانية ثابتة قبل ثلاثة أعوام"(٦١).

أولًا أزمة الميزانية: وإذا بدأنا في عرض العثرات التي اكتنفت طريق الجامعة من حيث انتهى الدكتور بدوي؛ وهي مشكلة الميزانية. فإن البرلمان المصري أقر مشروع قانون تقدمت به وزارة المعارف بربط ميزانية جامعة باشا الكبير للسنة المالية ١٩٥١/٥٠؛ ووفق القانون فإن ميزانية مصروفات الجامعة قدرت ٦٥٢٢٦٦ جنيها تعهدت وزارة المعارف بدفع ٥٥٢٢٦٦ جنيها منها فيما قدرت إيرادات الجامعة بنحو ٥٠ ألف جنيه ووضع مبلغ ٥٠ ألف جنيه أخرى كإعانة إضافية لغلاء المعيشة. وبالنظر إلى المبلغ الذي تعهدت به وزارة المعارف نجده محدود للغاية إذا أخذنا في عين الاعتبار أن الوزارة كانت تدعم المعاهد العليا قبل أن تصير جامعة بنصف مليون جنيه؛ مما يعنى أنها لم تزد سوى ٥٢ ألف جنيه فقط؛ وهذا مبلغ ضئيل للغاية خصوصًا وأن الجامعة الوليدة أضافت إلى المعاهد التي كانت قائمة قبل إنشائها كلية للحقوق. بل إن المادة الرابعة نصت على عدم جواز فتح اعتمادات إضافية بالميزانية لتسوية تجاوز في اعتمادات الأبواب الواردة بها إلا إذا كان ذلك بالأخذ من وفور جملة ربط هذه الميزانية. بهذه المادة صار من العسير على الجامعة الحصول على اعتمادات إضافية في ميزانيتها(٦٢).

ويمكن أن نعرف مقدار حجم التقتير الذي لقيته الجامعة في سنتها الأولى إذا قارنا ميزانيتها بميزانية شقيقتيها جامعتي فؤاد وفارق؛ فالأرقام تشير إلى أن ميزانية مصر عام ١٩٥١/٥٠ كانت ٢٠٦ مليون جنيه تقريبًا حصلت وزارة المعارف على ٢٢.٣ مليون جنيه بنسبة تقارب ١٠.٨٪ من إجمالي ميزانية الدولة، كانت حصة التعليم الجامعى ٣مليون و٢٥٨ ألف جنيه بنسبة تقرب ١٤.٦٪ من ميزانية الوزارة. وحصلت جامعة فؤاد وحدها على مليون

٥٩٩ ألف جنيه بنسبة تتجاوز ٤٩ % من ميزانية التعليم العالي بالوزارة، في حين حصلت جامعة فاروق على قرابة مليون وسبعة ألاف جنيه بنسبة ٣١٪ من ميزانية التعليم العالي بالوزارة. أما الجامعة الوليدة –والتي لا زالت تحتاج المزايد من الموارد لاستكمال مبانيها–والتي تضمن العدد الأكبر من الكليات وتستوعب عدد طلاب أكثر من جامعة فاروق بالإسكندرية؛ لم تحصل سوى على ٦٥٢ ألف جنيها بما نسبته ٢٠ % فقط من ميزانية التعليم العالي بوزارة المعارف(٦٣).

ولقد حاول مدير الجامعة أن يسير أمور جامعته بتلك الموارد على أمل أن تتحسن الأمور في العام التالي، وعليه فإنه طالب باعتماد جديد بنحو ١٤٠ ألف جنيه للعام الجديد ولمواجهة الزيادة في عدد الطلاب لكنه لم يحصل إلا على ٢٠ ألفا جنيه فقط(٦٤)؛ مما اضطره إلى الخروج عن صمته فصرح مع بداية العام الثاني: بأن الجامعة كانت تود أن يوافق المسؤولون على مشروع ميزانيتها كما قدمته من أجل أن تستطيع التوسع في قبول الطلبة الجدد، ولكن الظروف حالت دون الموافقة على ذلك. لذا فإن مجلس الجامعة سيضطر لبحث مسألة عدد الطلاب الذي تستطيع الجامعة قبوله، ضمانًا لحسن سير العمل، موكدًا أن على بعض كليات جامعة إبراهيم كانت تعتزم التوسع في قبول الطلبة الجدد في حدود ألف طالب في كل منها، ولكن ضيق الميزانية سيضطرها إلى تقليل هذا العدد (٦٥) . ومع ذلك لم تستطع الجامعة أن تحيد عن المسار العام للدولة المصرية في التوسع في الاستيعاب للتعليم الجامعى – وهي سياسة كانت قد كلفت الدولة الكثير وأدت إلى بروز ظاهرة بطالة المتعلمين منذ أوائل الثلاثينيات–وأعلنت شبه مرغمة على أنها ستقبل ألفي طالب جديد، مع تأكيد بعض كلياتها على إمكانية زيادة العدد وفق نتائج الدور الثانى ومعرفة عدد الطلاب الباقين للإعادة(٦٦).

ولقد حاولت الوزارة الوفدية التخفيف من معاناة الجامعة فسمحت برفع محدود في ميزانيتها؛ لكن ما إن ولت وزارة النحاس حتى نسخت وزارة على ماهر –التي خلفتها–قرارها وأصدرت قرارًا في ١٧ فبراير برد التجاوز الذي سُمح به في ميزانية الجامعة للفترة المالية "مارس–يونية " عام ١٩٥١(٦٧). ومع قيام ثورة يوليو، حاول الدكتور كامل حسين نقل أزمة ضيق الموارد المالية إلى رجال العهد الجديد فالتقى وزير المالية والاقتصاد الدكتور عبد الجليل العمري ووزير المعارف بالنيابة فؤاد جلال لبحث بعض الاعتمادات الخاصة بالجامعة

بعد نقلها إلى مقرها الجديد بقصر الزعفران[٦٨]. وبالفعل تحسنت الأمور قليلًا عما كانت عليه قبل الثورة لكنها كانت دون المرجو وظلت الجامعة في سنواتها الأولى تحصل على أقل مما تحصل عليه جامعتى القاهرة والإسكندرية؛ ويرصد الشكل التالى تطور ميزانية الجامعة في سنواتها الأولى:

تطور ميزانية جامعة إبراهيم باشا (عين شمس) من ١٩٥١ إلى ١٩٥٥[٦٩]

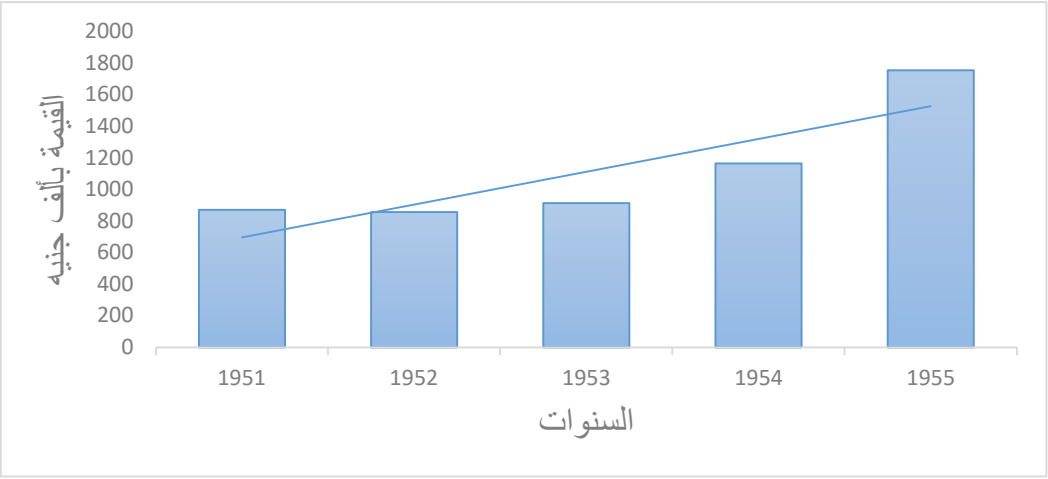

ويتضح من الجدول السابق تحسن ميزانية الجامعة خصوصًا بعد الصرخة التي أطلقها المدير الثانى للجامعة الدكتور مصطفى نظيف من خلال تقريره الأولى الذى بعث به إلى المسؤولين في سبتمبر عام ١٩٥٤؛ فقد أَبْلج نظيف الأمر بقوله: " إن جامعتنا تستوعب أربعة أخماس عدد طلاب جامعة القاهرة وضعف عدد طلاب جامعة الإسكندرية في حين أن أعتمادها المالي يعّد نصف اعتماد جامعة القاهرة ولا يكاد يبلغ نظيره في جامعة الإسكندرية. ولقد أثمر بيان مدير الجامعة زيادة بلغت نحو ستمائة الف جنيه في الميزانية للعام الجامعى ١٩٥٥/٥٤[٧٠] . ولقد عالجت جامعة إبراهيم ضعف ميزانيتها بضغط مصروفاتها وزيادة الساعات التدريسية لأساتذتها حينًا، أو بمساعدة شقيقتيها أحيانًا. ومن أمثلة ذلك اجتماع وزير المعارف بمديري الجامعات الثلاث واتفاقهم من خلال هذا الاجتماع الذى جرى في ديسمبر ١٩٥٢ على إمكان نقل عدد من الوظائف التي يمكن أن تستغنى عنها جامعتا القاهرة والإسكندرية من ميزانيتها إلى ميزانية جامعة إبراهيم كحل لأزمة هذه الجامعة وحاجتها إلى وظائف جديدة[٧١].

ثانيًا: غياب لائحة للتوظيف والترقيات: كما عانت الجامعة من مشاكل جمة في مسألة النظام الترقيات وكراسي الأستاذية؛ فإذا استثنيا كراسي الأستاذية في كلية الطب حيث كانت هذه الكلية تابعة لجامعة القاهرة قبل ضمها إلى الجامعة؛ فإن سائر كراسي الأستاذية بالكليات والمعهدين لم تكن قد اعتمدت أسماؤها بقرار من مجلس الوزراء؛ فكانت وظائف الأستاذية موزعة بالاتفاق الداخلي على المواد حسب اختصاص الشاغلين لها. أما وظائف الأساتذة المساعدين والمدرسين؛ فكانت كل طائفة منها شائعة في الكلية الواحدة إذا خلت منها وظيفة أوجدت، وروعي في التعيين فيها آنذاك توافر الشروط دون النظر إلى مادة التخصص. وهكذا ظلت الجامعة خلال السنوات الأربع لإنشائها تنقصها لائحة التوظيف على الرغم من السعي المتواصل في استصدار لائحة لها، اتخذ مجلسها منذ أول نشأتها قرارًا تنظيميًا التزم فيه بلائحة توظيف أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة(٧٢). ولقد بعثت إدارة الجامعة في عامها الأول بقائمة بأسماء الكراسي المقترحة للكليات والمعاهد وصلت إلى نحو ١٣٥ كرسيًّا في الكليات والمعهدين(٧٣).

ولقد فاقم من تلك الأزمة اعتماد الجامعة في نشأتها الأولى على خليط من كوادر جامعة فؤاد وهيئة التدريس في المعاهد القديمة وبعض المعيَّنين وكان لهذا مردود سيء في نظام الترقيات واحتساب الأقدمية كلف هذا الجامعة في سنتها الأولى أن يختصمها بعض أبنائها ممن شعروا بأن بعض قرارات الجامعة الخاصة بالترقى قد شابها الاضطراب، ورفعت ضد الجامعة ثماني قضايا في سنتها الأولى امام مجلس الدولة (٧٤). ومرجع ذلك إلى صدور قانون في ٢٦ أغسطس ١٩٥٠ أي قبيل إنشاء الجامعة جرى بموجبه ترفيع هيئة تدريس المعاهد العليا بحيث ارتقى المدرسين فئة "ب" والأساتذة المساعدين فئة "ب" الى فئة "أ" في كلا الدرجتين وذلك للاستفادة من تطبيق كادر القضاء على أعضاء هيئة التدريس(٧٥). ونظرًا لرغبة الجامعة في تفادى مزيد من الدعاوى القضائية صدر قرار مجلس الجامعة في ٢٤ نوفمبر ١٩٥١ ناصًا على: " يعتبر حضرات أعضاء هيئة التدريس بالكليات التي كانت معاهد عليا وتبعت للجامعة في سنة ١٩٥٠ بألقابهم العلمية التي منحوها إبان إنشاء الجامعة من تواريخ منحهم الدرجات المالية المقابلة لهذه الألقاب بشرط أن يكونوا حصلوا على الدرجات المالية بالمعاهد العليا". لكن هذا القرار لم يكن منصفًا حيث منح أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد أقدمية غير مبررة على نظرائهم المنقولين للجامعة أو المعينين فيها ، مما حدا

بالجامعة إلى إصدار قرار جديد في ٢٢ يناير ١٩٥٢ ينص على أنه : " بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس الذين كانوا يشتغلون بالتدريس بالمعاهد التي ضمت للجامعة ومنحتهم بالفعل لقب مدرس "ب" أو أستاذ مساعد "ب" ثم تم رفعهم في ٢٦ أغسطس ١٩٥٠ إلى الفئة "ا" استفادة من تطبيق كادر القضاء فإن هذا لا يكسبهم الأسبقية على من كانوا قد منحوا بالفعل هذه الألقاب الأخيرة قبلهم" وبذلك تم نسخ القرار السابق(٧٦).

وللحقيقة فإن جامعة إبراهيم كانت سبَّاقة إلى تنفيذ أحكام القضاء فيما يخص تجاوزات الترقيات؛ ومن الأمثال على ذلك مسارعة الجامعة إلى إلغاء قرارها الصادر في ٢٥ نوفمبر ١٩٥٠ والخاص بتخطى الدكتور أحمد الحكيم قى الترقية إلى وظيفة أستاذ مساعد "أ" وأعادت إليه حقه في الترقية(٧٧). وكذلك بالنسبة للأستاذين في كلية التجارة الدكتور أمين مصطفى عفيفي عبد اللاه والدكتور عبد العزيز حسنين مرعى وأحقيتهما في درجة الأستاذية(٧٨). بل إن جامعة إبراهيم تبنت فكرة المفكر الدكتور محمد حسين هيكل والتي طرحها إبان وزارته للمعارف (١٩٣٨-١٩٤١) بضرورة وجود أساتذة أجانب في بعض لجان الترقية؛ وذلك في معرض أزمته مع جامعة فؤاد عام ١٩٤١ والتي وقعت على إثر رفضه التوقيع على قرارات الترقيات التي تقدم بها مدير الجامعة الدكتور على إبراهيم واسمًا بعض البحوث بأنها غير مبتكرة. ولذا فإن الجامعة انتدبت بعض الأساتذة الأجانب في لجان الترقية خصوصًا في أقسام اللغات(٧٩).

ثالثًا ضعف البنية التحتية: عرفنا أن الجامعة عانت منذ نشأتها من تفرق كلياتها بين أحياء المنيرة وشبرا والعباسية والزمالك والدمرداش وعدم وجود حرم جامعي يلم شعث هذا الفرقة، ولقد قطعت الجامعة أشواطًا طويلة مع وزارة الأشغال بشأن توفير مباني للجامعة وفى نهاية عام ١٩٥١ أعلنت الجامعة على لسان مديرها بأن الرأي قد استقر مع الوزارة على إقامة هذه المباني في الأرض الفضاء الواقعة خلف مبنى كلية الهندسة في العباسية(٨٠)، ومع ذلك أرجيء المشروع. واحتاجت الجامعة إلى أكثر من عقد من الزمان قبل أن ينتهى البناء في أرض الرصدخانة بالعباسية والتي حلت فيها كليتا الآداب والحقوق.

الجامعة وتعطيل الدراسة أثناء التوترات السياسية

ومع افتتاح الجامعة أبوابها للدراسة للعام الأول، بات عصيًا على الطلاب أن يغضوا الطرف عن التطورات السياسية التي شهدتها البلاد، وكان لانخرط طلاب جامعة إبراهيم في هذا المد الهادر للحركة الوطنية –خصوصًا طلاب كلية الطب –أثره السلبي على العملية التعليمة للجامعة في سنتها الأولى. فأبرق مدير الجامعة إلى وزير المعارف في الرابع من ديسمبر عام ١٩٥٠ يبلغه بما انتهى إليه اجتماع مجلس الجامعة من ضرورة إيقاف العملية التعليمية للسنوات الثلاث الأولى لطلاب كلية الطب نظرًا لإخلال الطلاب بنظام الدراسة بالكلية، ووافق الوزير على رأى مجلس الجامعة[٨١]. ومع إلغاء معاهدة ١٩٣٦ في أكتوبر ١٩٥١ دخل طلاب الجامعة مجددًا على خط الحركة الوطنية، وكان من جراء ذلك؛ أن عاد قرار تعطيل الدراسة يفرض نفسه على العملية التعليمية، فلم يشهد الطلاب العاديون – من غير المسيسين–قاعات المحاضرات إلا لماما ؛ مما دفع مجلس الجامعة في ٢٦ ديسمبر ١٩٥١ إلى تعطيل الدراسة إلى أجل غير مسمي[٨٢]. وعلى الرغم من توقف الدراسة أكثر من مرة في العام الدراسي ١٩٥٢/١٩٥١ إلا أن إدارة الجامعة لم توافق على مد العام الجامعي بغية عدم الإخلال بالعملية التعليمة مستقبلًا.

تكررت حالة فصل أعضاء هيئة التدريس مرة ثانية أبان أزمة مارس ١٩٥٤، فلقد بدأت فصول تلك الأزمة مع بداية العملية التعليمة للفصل الدراسي الثاني، وكان سلاح تعطيل الدراسة لمنع تفاعل الطلاب مع تداعيات الأزمة بين الثوار هو الحل لدى إدارة الجامعة. ففي ٢٥ فبراير ١٩٥٤ تمت الموافقة على تعطيل الدراسة بالجامعة لمدة أسبوعين، وبالنسبة لقسمي الدبلوم العامة بمعهدى التربية للمعلمين والمعلمات فتم التأجيل إلى أجل غير مسمى[٨٣]. وكان ذلك في أعقاب قرار الرئيس محمد نجيب تقديم استقالته. ثم اندلعت مظاهرات شعبية حاشدة أفضت إلى إعادته وصدور قرارات ٥ و٢٥ مارس وأعلن فيهما مجلس قيادة الثورة اتخاذ الإجراءات–فوراً–لعقد جمعية تأسيسية يكون مهمتها مناقشة مشروع الدستور الجديد وإقراره، والقيام بمهمة البرلمان إلى الوقت الذي يتم فيه عقد البرلمان الجديد. كما قرر إلغاء الأحكام العرفية قبل إجراء الانتخابات بشهر. وإلغاء الرقابة على الصحافة والنشر فيما عدا الشؤون الخاصة بالدفاع الوطني. وفي ٢٥ مارس ١٩٥٤، قرر مجلس قيادة الثورة

السماح بقيام الأحزاب، وحل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ يوليه ١٩٥٤، أي في يوم انتخاب الجمعية التأسيسية(٨٤).

ولقد تقبل الطلاب في جامعة إبراهيم تلك القرارات بقبول حسن، بل إن الأساتذة شاركوهم الأمر؛ ففي يوم ٢٨ مارس اجتمع مجلس إدارة " جمعية هيئة التدريس بجامعتي القاهرة وإبراهيم" بمعهد التربية للمعلمين واتخذوا قرارات مساندة للحراك الديمقراطي منها سرعة اتخاذ قرارات بإلغاء الأحكام العرفية فورًا، وإطلاق الحريات، وعودة الحياة الدستورية. ولما كان مجلس قيادة الثورة قد لجأ إلى قرارات مارس سالفة الذكر من باب المناورة ليس أكثر؛ فإنه بدأ يبحث في الكيفية التي يتحلل بها منها والعودة لصدارة المشهد منفردًا؛ لذا فإنه سيَّر في سبيل ذلك المظاهرات الداعمة له والمطالبة بإلغاء القرارات وعودة المجلس، وخرجت في مواجهتها مظاهرات مضادة ومناصرة لقرارات مارس. وكانت جامعة إبراهيم هي الفاعل الأكبر في المظاهرات الثانية؛ فوفقًا لتقرير وزير الداخلية وقتها زكريا محيي الدين: " فإن العناصر "المضادة للثورة" تركز نشاطها في أوساط الطلبة والمدرسين خاصة جامعة إبراهيم " وكانت التوصيات هي رفت بعض الطلبة نهائيا من الجامعة وحرمان البعض من دخول الامتحان النهائي لنفس العام، وإحالة كل أستاذ ورد اسمه على أنه يعمل على تحريض الطلبة وإثارتهم إلى المعاش"(٨٥). وكان طبيعيا أن يستمر قرار إدارة الجامعة بتعطل الدراسة؛ وحدد مجلس الجامعة منتصف إبريل لعودتها؛ وهو أمر دفع بمجموعة من طلاب معهد التربية إلى تقديم التماس لإدارة الجامعة من أجل استئناف الدراسة حرصًا على مستقبلهم(٨٦). ولم تستجب إدارة الجامعة.

ولما حل منتصف إبريل وافق مجلس الجامعة على عودة تدريجية للدراسة مع استثناء لبعض الفرق مثل الفرقة الأولى بكلية الحقوق والفرقتين الأولى والثانية بكلية التجارة والفرقة الثانية بكلية الهندسة(٨٧). بل إن العودة قد شابها تعديل في لائحة نظام الدراسة والتأديب لطلاب الجامعات كان الهدف منه تحجيم دور الطلاب في المشاركة السياسية وتسهيل ملاحقة أي طالب يمارس أي عمل يعد من وجهة نظر السلطة إخلالًا بالنظام العام. ففي السابع من إبريل عام ١٩٥٤ وقبل عودة الدراسة وافق مجلس الجامعة على لائحة نظام الدراسة، التي طرح فيها تعديل للمادة ١٧ حتى صار نصها: " يتولى أعضاء هيئات التدريس

حفظ النظام داخل قاعات المحاضرات والبحث والمعامل ويقدمون لعميد الكلية أو مدير المعهد المستقل تقريرًا عن كل حادث من شأنه الاخلال بالنظام"[٨٨].

مشكلة قلة الكوادر العلمية

كانت مشكلة قلة الكوادر العلمية من أكبر الأزمات التي واجهت جامعة إبراهيم باشا في بداية عهدها، وكانت طبيعيًا أن تتفاقم الأزمة مع حالة النزوح الجماعي للأساتذة الأجانب بعد الحرب العالمية الثانية. ولعل مشكلة ضعف ميزانية الجامعة – التي عرضنا لها آنفًا–قد حدت من قدرة الجامعة على تعيين أعضاء هيئة تدريس جدد، كانت في أشد الحاجة لتعيينهم لمواجهة الزيادة المطردة في عدد طلابها؛ الأمر الذي فاقم من خطورة الأزمة. بل إن وزارة المعارف وغيرها من الوزارات عمقت من أعباء أساتذة الجامعة من خلال انتداب بعض الكوادر الإدارية داخلها للعمل بتلك الوزارات، ولقد طالت تلك الانتدابات عمداء الطب والهندسة والزراعة ومعهد التربية للمعلمين، بل وصل الأمر إلى سكرتير الجامعة محمد عبد الرحيم مصطفى الذى اعمل فترة في جامعة محمد على " تحت التأسيس" إلى أن صدر قرار وزير المعارف بالإنابة فؤاد جلال بإلغاء ندبه في نوفمبر ١٩٥٢[٨٩]. ويوضح الشكل التالى الهوة الشاسعة بين الزيادة في عدد الطلاب والزيادة في عدد أعضاء هيئة التدريس في بدايات عمل الجامعة[٩٠]:

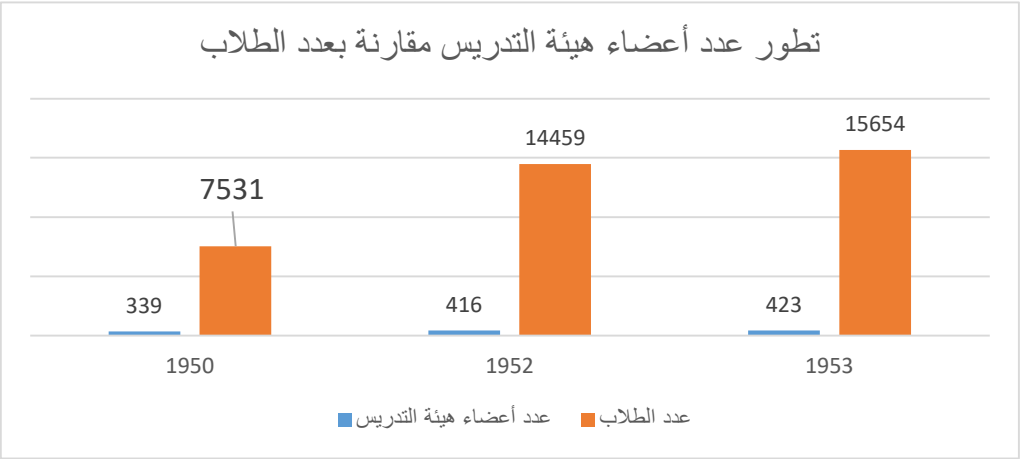

في المقابل، لم تقف إدارة الجامعة مكتوفة الأيدي أمام تلك المعضلة؛ فسلكت أكثر من سبيل لتخفيف وطأتها، منها إيفاد بعثة قبيل الافتتاح الرسمي للجامعة من أوائل جامعتي فؤاد الأول وفاروق من حملة الماجستير إلى لندن وباريس للحصول على درجة الدكتوراه وعاد

هؤلاء لتولى مهمة التدريس بالجامعة وكان من بين هؤلاء رواد قسم التاريخ الأوائل، الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى الدكتور حسن حبشى الدكتور عبد المنعم ماجد(٩١). كما شرعت الجامعة مبكرًا ، بل وفى عامها الأول في إرسال البعثات العلمية إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا؛ ففي مايو ١٩٥١ تم إرسال البعثة الأولى والتي شملت أكثر من ثلاثين عضوًا وكان في طليعتهم الدكتورة حكمت أبو زيد –أول وزيرة مصرية– وغيرها (٩٢). ومع افتتاح الجامعة، وُضِع تصور لسد العجز في فروع بعينها من العلوم –شعرت إدارة الجامعة أنها بحاجة إليها–من خلال إرسال بعثات جماعية. ففى عام ١٩٥١ تم الاتفاق على إرسال بعثة " علمية " للتخصص في قسم الطفيليات لمدة ثلاث سنوات بإنجلترا أو الولايات المتحدة للحصول على درجة الدكتواره في الفلسفة في علم الحشرات(٩٣).

ومن السبل الأخرى التي سلكتها إدارة الجامعة في علاج تلك الآفة، العمل على انتداب مجموعة من الأساتذة الأجانب كان معظمهم من الأمريكان، حيث شهدت فترة ميلاد الجامعة أفول نجم الأساتذة الإنجليز والفرنسيين وبروز النفوذ الأمريكي في الجامعات المصرية؛ ومن أمثال الأساتذة الأمريكان الأوائل الدكتور فلويد كونينغهام رئيس قسم الجغرافيا والجيولوجيا بجامعة جنوب إلينوي والدكتور رالف فاننج أستاذ الفنون القديمة وتاريخ الفن بجامعة نيويورك والدكتور جيرالد إيفانز أستاذ الطب بجامعة مينسوتا (٩٤) . ومثَّل برنامج فولبرايت الأمريكي قناة أخرى للجامعة نحو المدرسة الأمريكية؛ حيث بدأ البرنامج عمله في عام ١٩٥٠ وهو عام تأسيس الجامعة، وصار أداة لتقديم المنح لأبناء الجامعة ووسيلة لاستقدام خيرة أساتذة الجامعات الأمريكية للعمل في جامعة إبراهيم باشا. ومن أوائل الأساتذة الذين استفادوا بمنح الفولبرايت في أوائل الخمسينيات الدكتور كمال ميخائيل واصف أستاذ العلوم وصاحب مجموعة واصف المرجعية التى تضم عدة مئات من الثدييات الصغيرة والدكتور محمد محمد عطية أستاذ امراض القلب المشهور والذي عالج رؤساء "مصر" الثلاثة عبد الناصر والسادات ومبارك ورافق الأخيرين فى جولاتهما الخارجية. وبالإضافة للفولبرايت تلقت الجامعة في سنواتها الأولى دعمًا من مؤسستي روكفلر وفورد، حيث قدمت الأولى منحًا لدراسة النظم الجامعية وكان في طليعة من ذهب عبرها العميد الثانى لكلية الزراعة الدكتور محمد نجيب حشاد. كذلك تلقت الجامعة دعمًا من المؤسسة الامريكية التربوية؛ حيث امدتها ببعض أساتذة المدرسة الأمريكية للتدريس بالجامعة؛ مثل الدكتور بول ماكينزى لتدريس الدراسات اللغوية

بقســـم اللغة الإنجليزية، والدكتور مالكولم أجنيو لتدريس اللغة اللاتينية وآدابها وذلك عام ١٩٥٥[٩٥].

ولم تعدم الجامعة التواصل مع المدرسة الإنجليزية والفرنسية في سنواتها الأولى؛ فوافقت الجامعة على استدعاء الدكتور وادنجتون أستاذ الوراثة بجامعة أدنبره أستاذا بكلية الزراعة في نوفمبر ١٩٥٠[٩٦]. كما استقدم الأستاذ هنرى ألبرت أستاذ التشريح من جامعة كمبردج وكذلك زميله الدكتور بريستيانى من جامعة أكسفورد[٩٧]. كذلك تم استقدام الدكتور بورتمان عميد كلية الطب بمدينة بردو الفرنسية أستاذا زائرًا لقسم الأنف والأذن والحنجرة وزميله أستاذ قسم أمراض النساء والولادة الدكتور كاسليو أنطوان.

ولما صدرت بعض القرارات الخاصة بوقف التعيينات طالبت جامعة إبراهيم استثناءها من هذا القرار أســوة بجامعة الإسـكندرية حتى يتسـنى لها سـد العجز لديها من أعضــاء هيئة التدريس، وتمت الموافقة واستمرت الجامعة في استقطاب الكفاءات العلمية. ولعل من الوقائع التاريخية التي تبرز حرص الجامعة على اســتقدام الخبرات، واقعة تعيين الدكتور حامد عمار (الذي لقب بعد ذلك بشــيخ التربويين) في الجامعة عام ١٩٥٤، فلقد اســتجاب المدير الثانى للجامعة الدكتور مصـــطفى نظيف بســـرعة البرق–رغم قلة الإمكانيات المادية–لطلب وزير التعليم الدكتور إســـماعيل القبانى ووفر درجة مدرس للدكتور عمار في كلية التربية بعد أن مضــى عامين منذ عودته من لندن حاملًا درجة الدكتوراه دون عمل أكاديمي؛ وذلك للاستفادة بخبراته العلمية "[٩٨]. ومن الأفاضل الذين ضمتهم الجامعة في صباها الأستاذ محمد شفيق غربال مؤسسة مدرسة التاريخ الحديث والدكتور سليمان حزين الجغرافي الشهير وأول رئيس لجامعة أسيوط الذى انضم إلى مجلس الجامعة في عام ١٩٥٤ ، والشيخ الدكتور عبد الرحمن تاج الذى ما برح بعد انضمامه للجامعة أن صار شيخًا للأزهر مطلع عام ١٩٥٤ ، والقانوني الشهير الدكتور جابر جاد عبد الرحمن الذى صار مدير لجامعة القاهرة عام ١٩٦٩.

لكن حاجة الجامعة الماسة لأعضاء هيئة تدريس جدد لم تسلمها إلى التهاون في شروطها للتعيين؛ فظلت الجامعة أكثر من عقد تعانى من وجود وظائف شاغرة لا تجد من يشغلها لعدم توافر المؤهلات العلمية لشـــغل تلك الوظائف [٩٩]. بل إن الجامعة رحبت بصـــدور قانون التصفية لأعضاء هيئة التدريس عام ١٩٥٣، وتعود قصته إلى كون الجامعة في بداية عهدها

قد استعانت ببعض من هم دون الكفاء المطلوبة للتدريس الجامعي، ومن ثم كان طبيعيًا في ظل العهد الجديد أن تصحح الأوضاع؛ فأصدر مجلس الوزراء قانونًا رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٣ في ١٩ مارس ١٩٥٣ بإنشاء وتنظيم لجان تصفية خاصة بأعضاء هيئة التدريس وغيرهم من القائمين بالتدريس بجامعة إبراهيم ونص القانون على:

- المادة الأولى: تجرى تصفية القائمين بالتدريس بكليات التجارة والهندسة والزراعة ومعهدي التربية للمعلمين والمعلمات بجامعة إبراهيم باشا الكبير سواء كانوا من أعضاء هيئة التدريس أو من غيرهم ، لنقل غير الصالحين منهم إلى جهات أخرى .ونص القانون أيضًا على تشكيل اللجان من مدير الجامعة ووكيلها ووكيل وزارة المعارف العمومية العضو بمجلس الجامعة وأربعة من أهل الدراية بدراسات الكلية أو المعهد وتقدم اللجان توصية مسببة – في غضون ستة أشهر – بمن ترى نقله نظرًا لنقص مؤهلاته أو عدم كفايته في العمل أو ضعف إنتاجه العلمي . وتعد توصية اللجنة نافذة بمجرد إقرار مجلس الجامعة لها(١٠٠).

ونظرًا لرغبة رجال الثورة في أن يكون قانون التصفية بعيدًا عن الهوى وأكثر إنصافًا تألفت لجنة فرعية من اللجنة العامة للتعليم الجامعي لبحث شؤون هيئات التدريس بالجامعات برئاسة رئيس مجلس الدولة الدكتور عبد الرزاق السنهورى ووضع على جدول أعمالها في إبريل ١٩٥٣ دراسة مسألة هيئة التدريس بجامعة إبراهيم بالذات (١٠١). ولما كانت لجان التصفية الأربع هذه قد بدأت عملها في خلال فصل الصيف الذي تتخلله الإجازات الصيفية مما تعذر بسببه انعقادها على الوجه الذي يمكنها من أداء مهمتها كما ينبغي، في حين أن المادة الثالثة من القانون سالف الذكر قد حددت أجلا أقصاه ستة شهور تنتهي في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٣ لتقديم توصيات هذه اللجان وانتهائها من عملها، الأمر الذي اقتضى تعديل الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون بمد هذا الأجل شهرًا آخر ينتهي في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٣ ؛ وذلك حتى تتمكن هذه اللجان من تحقيق الغاية التي صدر القانون من أجلها(١٠٢).

ومن أجل مزيد من التنظيم؛ وافق مجلس الجامعة على وضع آلية واضحة في التظلم من قرار التصفية؛ فشكل لجنة للتظلمات مهمتها في الشكاوى التي تقدم من قرارات لجنة التصفية، وتشكلت اللجنة من وكيل الجامعة رئيسًا وعضوية السكرتير العام للجامعة وأقدم ثلاثة أعضاء

في مناصبهم الجامعية من لجان التحقيق الخاصة بأعضاء هيئة التدريس وأحد أعضاء هيئة التدريس يختاره الشاكى. وتعرض هذه اللجنة اقتراحاتها على مجلس الجامعة وله أن يوافق عليها أو يرفضها بقرار مسبب[١٠٣]. ولعل النقطة التي قد تؤخذ على لجان التصفية هي غياب نص يتيح للشاكى اللجوء للقضاء خصوصًا وأن قانون تنظيم الجامعات يتيح لمدير الجامعات الحق في نقل أعضاء هيئة التدريس إلى أي وظيفة أخرى.

ولقد وصل عدد من نالهم قرار التصفية الذي صدر من اللجان المشكَّلة لهذا الغرض قرابة مائة عضو، أكثريتهم من كليتي الهندسة والزراعة. أوصت اللجان بنقل بعضهم من الجامعة وذلك لأسباب أهمها عدم حصول بعضهم على مؤهلات علمية عليا أو لعدم انتاجهم أو لعدم كفايتهم ونحوها من الأسباب. كما أوصت بمنح بعض من رأت إخراجهم إجازة دراسية لحين استعدادهم لإتمام دراساتهم العالية. في المقابل، رحبت الجامعة بمن سعى لتصحيح أوضاعه –بالحصول على درجة الدكتوراه – من أعضاء هيئة التدريس ممن نالهم قرار التصفية، وتبرز سجلات الجامعة إحدى تلك الحالات؛ وهي حالة الدكتور محمد رفعت رمضان الذى عاد للجامعة بعد حصوله على الدكتوراه عام ١٩٥٥[١٠٤]، وكان عوده أحمدا؛ حيث صار من رواد مدرسة التاريخ الأوائل، واختير بعد عودته للجامعة عميدًا لكلية الآداب جامعة القاهرة فرع الخرطوم عام ١٩٦٧.

قضية تطوير التعليم

ومن الثابت أن قيادة ثورة يوليو أولت التعليم العالي وإصلاحه عناية مبكرة، فمثلًا عندما اشتدت الشكوى من ارتفاع أسعار الكتب الجامعية التي يضعها الأساتذة ويقوم الطلاب بمطالعتها–وكانت الثورة لم تسلخ سوى شهرين منذ نجاحها–فسارعت وزارة الشئون الاجتماعية بتشكيل لجنة بالشراكة مع الجامعة لإعادة النظر في هذا الموضوع، وطالبت ألا يزيد ثمن الكتاب عن ثلاثة أمثال سعر التكلفة[١٠٥]. وجاءت ذروة الاهتمام بالشأن الجامعى بتشكيل "لجنة لإصلاح التعليم الجامعي"، ففي عهد وزارة محمد نجيب الأولى(٧ سبتمبر ١٩٥٢– ١٨ يونيو١٩٥٣)، التي خلفت وزارة علي ماهر، تقدم إليها اسماعيل القباني وزير المعارف العمومية بطلب تشكيل هذه اللجنة ، نظرا لأن هذا التعليم تجاوز ربع قرن ارتفع خلاله عدد الجامعات إلى أربع – وإن كانت جامعة محمد علي بأسيوط لم تبدأ بعد – ورأى الوزير أن

هذه الجامعات خبرت الأمر وتجمعت لديها تجارب وتكشفت أمامها نواحي القوة والضعف في النظم القائمة، وأن الأمة باتت تنظر في النتائج التي وصلت إليها من التعليم الجامعي وتشعر بأن الحاجة ماسة إلى إصلاح هذا التعليم.. ووصلت الرغبة في الإصلاح ذروتها في هذا العهد الجديد، حيث ضمت مذكرة القباني اقتراحا بالأسماء التي تؤلف منها اللجنة، والتي ضمت أسماء مديري الجامعات وأحد عشر عضوا، يختارون من أساتذة الجامعات والشخصيات البارزة التي لها خبرة بشؤن التعليم، واقترح أن يترأسها رئيس الوزراء السابق علي ماهر، وكان من أبرز الأسماء المقترحة: أحمد لطفي السيد ومحمد شفيق غربال والدكاترة عبد الرزاق السنهوري وأحمد زكي وابراهيم بيومي مدكور، وتم اقترح اسم عميد كلية العلوم جامعة إبراهيم الدكتور كامل منصور ليكون ضمن أعضاء اللجنة(١٠٦).

وقدم القباني مذكرته إلى مجلس الوزراء الذي وافق عليها في ٢٩ اكتوبر ١٩٥٢، واختارت الجامعات من يمثلها، فاختارت جامعة القاهرة الدكتور عبد المنعم الشرقاوي ممثلا لها، واختارت جامعة ابراهيم باشا الدكتور ابراهيم نصحي ممثلا لها، واختارت جامعة الاسكندرية الدكتور عباس الهلالي ممثلا لها. وقد تم اختيار الأستاذ محمد شفيق غربال سكرتيرا عاما للجنة. بذلك تكون جامعة إبراهيم قد مثلت باللجنة بثلاثة أعضاء مدير الجامعة الدكتور محمد كامل حسين وعميدي الآداب والعلوم الدكتور إبراهيم نصحى والدكتور كامل منصور (١٠٧).

وقامت اللجنة باستطلاع الآراء وجمع البيانات والإحصاءات لتكون الدراسة على أساس علمي، وعندما اجتمعت لديها المصادر، رسمت المبادئ الأساسية للعمل، افتتح وزير المعارف الاجتماع الأول للجنة في ٣١ يناير ١٩٥٣، والذي ألقى فيه الدكتور علي ماهر كلمة افتتاحية مهمة، تحدث فيها عن الحياة الجامعية واستقلال العقل وحرية الفكر.. وذكر أن من أهم مهام الجامعات الاهتمام بالتدريب على الملاحظة والتجربة والبحث المتصل، لا بتلقين المعارف تلقينا.. وأن تعتمد الدراسة على مجهود الطلاب أنفسهم وأن يكون الأستاذ في مقام المرشد الموجه وأنه من أجل ذلك حرم النظام الجامعي الإملاء وطبع المذكرات، وسن نظام المحاضرات ليفتح الأستاذ الآفاق للطلاب ويرشدهم إلى المصادر والمراجع وبهذا ننمي فيهم ملكة البحث والتنقيب.. وتساءل: هل آن لجامعاتنا ألا يقيد نشاطها العلمي قيد وأن تكون لها

مواردها وأن تستقل بأموالها وأن تمدها الدولة بالإعانات دون تدخل في شؤنها؟ وأن يكون لها صـــوت مســـموع في البرلمان، ألا يقتضـــي ذلك خطوات تمهيدية تدريجية لبلوغ هذه الغاية المثالية؟ . وقد تألفت في هذا لاجتماع ثلاث لجان فرعية لبدء العمل وهي : لجنة الأهداف والمبادئ العامة وكيان الجامعة ونظمها الأساسية، ولجنة شؤن هيئة التدريس والنظم المالية والإدارية، ولجنة شـــئون الطلبة والبرامج والنظم العلمية.. وقد عقدت اللجنة أربعة اجتماعات صـباحية ومسـائية يومي ١٩ و٢٠ يوليو ١٩٥٣، واسـتمعت إلى آراء الأسـاتذة الجامعيين، وناقشت التقارير الأربعة، وانتهت إلى مجموعة من الآراء في المسائل الجامعية.. ثم فوضت الدكتور على ماهر في وضع التقرير النهائي بأعمالها، وهو تقرير على قدر كبير من الأهمية صـدر في ١٥ أغسطس ١٩٥٣ ليكون دليلا تهتدي به الجامعات المصـرية(١٠٨) . حيث أكد على استقلال الجامعة في إدارة شؤونها، وجعلت اختيار أعضاء هيئة التدريس من ذوي الكفاية العلمية بعد دراســـة ماضـــيهم ، ومقوماتهم الخلقية والاجتماعية ، على أن يتم التخفيف من الأعمال الإدارية عنهم للتفرغ لأبحاثهم، وأكد على ضرورة توجيه التلاميذ مبكرًا حسب المواهب والاســـتعداد الذاتي، مع مراعاة ما يقدم لهم من مادة علمية بحيث يحول الأســـتاذ لمحاكمة تأديبية، إذا ثبت أن كتابة الدراســي وضــع لمحض الكســب المادى، دون أن يكون من ورائه خدمة حقيقية للعلم(١٠٩).

ومع صـدور تقرير "لجنة إصـلاح التعليم الجامعي" قامت الجامعة على الفور بتشـكيل " لجنة" تكون مهمتها الاعداد لبيان رأى الجامعة في المبادئ العامة التي تضـــمنها تقرير لجنة الإصـلاح وبصـفة خاصـة ملاحظات الجامعة على القانون الصـادر بشـأن " اللجنة العلمية" ، وعلى قرار تشـكيل " لجان التنسـيق" وتشـكلت اللجنة من تسـعة أشـخاص كان في طليعتهم الدكتور عبد العزيز القوصـــى والدكتور على كامل والدكتور إبراهيم نصـــحى والدكتور محمد حسن الجمل(١١٠) .

لكن مخرجات هذا التقرير ذهبت أدراج الرياح نتيجة اعتبارات اجتماعية وسياسية منحتها السلطة الأولوية على الاعتبارات العلمية، خصوصًا في سياسية القبول وحرية النشر العلمى، واســتقلال الجامعة. فمثلًا أقدم نظام يوليو على مشــروعات تســتهدف التنمية الاقتصــادية، احتاجت المزيد من الكوادر المتخصصة، مما اقتضى توسعا في التعليم الذى امتدت مجانيته

إلى الجامعة ، التي توسعت في قبول الطلاب توسعا لم يواكبه زيادة في إمكانيات الجامعات من حيث أعضاء هيئات التدريس والمعامل والمكتبات، وهو ما أثار مشكلة الكم والكيف التي عانت منها الجامعات المصرية. وكان للدكتور القبانى فلسفة واضحة شرحها بوضح أمام رجال الثورة مستخدمًا السبورة والطباشير وكانت تنطوى على الاهتمام بتوجيه الطلاب إلى الدارسات الفنية بعد مرحلة الابتدائى وبذلك يقل العدد الذى يدخل إلى التعليم الثانوى فالجامعة بعد ذلك. وكان الوزير يصر على تحديد عدد الطلاب الذين يسمح لهم بدخول الجامعة بحيث يتناسب مع الطلب على خريجى الجامعة حتى يمكن تفادى بطالة المتعلمين والبطالة المقنعة على حد سواء . والغريب –والكلام لوزير المالية وقتها الدكتور عبد الجليل العمرى–أنه بعد أن شرح سياسته بالتفصيل وخرج جميع الوزراء مدنيين وعسكريين مقتنعين بوجوب تطبيق سياسته فورًا، لكن شاءت الظروف أن خرج القبانى من الوزارة لخلاف شخصي مع عبد الناصر. وظلت تلك السياسة التي نادى بها مطلبًا حتى الآن(١١١).

***

أخيرًا: مع نجاح حركة الجيش بدأت تظهر دعوات لتغيير أسماء الجامعات، جاءت أولى تلك الدعوات عندما أوردت جريدة البلاغ في ٢٧ يوليو عام ١٩٥٢ –أي بعد أربع أيام فقط من وقوع الثورة–أنباءً تفيد بأن كبار أساتذة جامعة فاروق قد صرحوا: بأن هيئة التدريس ستجتمع خلال أيام للموافقة على اقترح بتعديل اسم الجامعة وسيعرض هذا الموضوع على وزير المعارف آنذاك سعد اللبان بك بوصفه الرئيس الأعلى للجامعات(١١٢). ثم تلقف تلك الدعوة الدكتور عثمان أمين وقدم مقترحًا متكاملا بتغيير اسم الجامعات من أسماء الحكام إلى أسماء المدن التي أقيمت فيها" (١١٣). ومع تغير اسم جامعتي فؤاد وفاروق إلى القاهرة والإسكندرية فقد كان لابد أن يتغير مع العهد الجديد اسم جامعة إبراهيم باشا أسوة بشقيقتيها ، واقتُرح لها اسم " جامعة العباسية" واسم " جامعة هليوبوليس" . وعمد مجلس الجامعة نهاية ١٩٥٣ إلى تأليف لجنة لاختيار انسب الأسماء(١١٤). وفى ١٩ يناير ١٩٥٤ توصلت اللجنة إلى توصية بتغيير أسم جامعة إبراهيم إلى "جامعة هليوبوليس" وكلفت مدير الجامعة بالإنابة مصطفى نظيف باتخاذ الإجراءات لتنفيذ هذه التوصية(١١٥). وفى ٢١ فبراير عام ١٩٥٤ تم الإعلان عن تغيير اسم الجامعة إلى جامعة هيليُوبولِس، وهى كلمة يونانية مكونة من

مقطعتين هيليس بضـــم الياء الثانية وتعنى " إله الشـــمس" عند الإغريق، و "بولس " وتعنى مدينة [١١٦]. ولم يمكث " هيليُوبولِس" اسـمًا للجامعة طويلًا حيث اسـتقر الرأي على أن يكون الاسـم عربيًا مألوفًا لدى المواطنين فاسـتبدلت "هيليُوبولِس" بإسـم " عين شـمس " في سـبتمبر ١٩٥٤[١١٧].

هكذا طويت صـفحة جامعة إبراهيم وانبلج صـبح جامعة عين شـمس، وكان واضـحًا أن جامعة إبراهيم لم تكن مجرد مؤسسة تعليمية أضيفت إلى جملة المؤسسات الموجودة؛ بقدر كونها كيانًا له نســقه الخاص والفريد، حل بشــجرة التعليم في مصــر فجعلها أكثر حيوية وشبابًا.

الهوامش

1 Mona Russell, Creating the new Egyptian woman: consumerism, education, and national identity, 1863–1922, New York, 2004, p. 125.

(٢) مصطفى السعيد، التعليم الجامعى في مصر: ماضيه-حاضره-احتمالاته المستقبلية، مطبعة جامعة الإسكندرية، القاهرة، ١٩٥٧، ص ١٠.

(٣) عبد الراضي إبراهيم محمد، تطور حركة إصلاح تعليم المرحلة الأولى في مصر منذ ١٩٤٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية جامعة عين شمس، ١٩٨٣، ص ٦.

(٤) الجريدة الرسمية، القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء جامعة محمد على باشا بأسيوط، ١٧ نوفمبر ١٩٤٩.

(٥) حسين فوزي ، ثلاثة رجال وراء جامعة الإسكندرية ، مجلة الهلال، مارس ١٩٧٨ ، ص ٥٧.

(٦) جريدة المقطم، التفكير في إنشاء جامعة جديدة، ١١ سبتمبر ١٩٤٣، ص ٢.

(٧) كريم ثابت، موضوع الجامعة الثالثة، جريدة المقطم، ١٤ إبريل ١٩٤٤.

(٨) عثمان أمين، نحو جامعات أفضل، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٢، ص ص ١٣، ١٤.

(٩) جريدة البلاغ، مشكلة قبول الطلاب في الجامعة، ٢٤ أكتوبر ١٩٤٨، ص ٥.

(١٠) جريدة الأهرام، البحث في إنشاء جامعة باسم " جامعة إبراهيم"، ٢٩ يناير ١٩٥٠.

(١١) جريدة المصرى، جامعة إبراهيم، ٢٦ يناير ١٩٥٠.

(١٢) نفس المصدر السابق.

(١٣) مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية العاشرة، دورة الانعقاد الأول، الجلسة الثالثة، مشروع الرد علي خطاب العرش، ٣٠ يناير ١٩٥٠، ص ص ١٢، ١٨.

(١٤) نفس المصدر السابق. وكذلك جريدة المصرى، ١ فبراير ١٩٥٠.

(١٥) جريدة البلاغ، جامعة إبراهيم، 6 فبراير ١٩٥٠.

(١٦) لويس عوض، سياسة التعليم الجامعي، رابطة التربية الحديثة، عدد ٩، ١٩٨٧، ص ١٣.

(١٧) مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية العاشرة، دور الانعقاد الأول، الجلسة الرابعة عشر، ٢٧ مارس ١٩٥٠، ص ٢٢.

(١٨) نفس المصدر، ص ص ٢٣، ٢٤.

(١٩) الجريدة الرسمية، القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٠ بإنشاء جامعة إبراهيم باشا الكبير، ١٠ يوليو ١٩٥٠.

(٢٠) جامعة عين شمس في خمس سنوات، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٥٧، ص ١٢.

(٢١) محاضر جلسات مجلس جامعة إبراهيم باشا الكبير، قرارات مجلس الجامعة، الجلسة الأولى، ٢١ أكتوبر ١٩٥٠.

٢٢ عنتر لطفي محمد، تحليل تاريخي لأسباب ومشكلات مجانية التعليم في مصر، التربية المعاصرة، مجلة رابطة التربية الحديثة، ع ٩، يناير ١٩٨٨، ص ١٧٣.

(٢٣) جريدة الأهرام، الاعفاء من الرسوم الجامعية، ٢٤ أكتوبر ١٩٥٠.

(٢٤) جريدة الأهرام، اتجاه جديد لجامعة إبراهيم، ٢٩ أكتوبر ١٩٥٠.

(٢٥) محاضر جلسات مجلس جامعة إبراهيم باشا الكبير، كتاب وزير المعارف، الجلسة الثانية، ١٨ أكتوبر ١٩٥١.

(٢٦) محاضر جلسات مجلس جامعة إبراهيم باشا الكبير، الجلسة الأولى، ٢٩ سبتمبر ١٩٥٣.

(٢٧) محاضر جلسات مجلس جامعة إبراهيم باشا الكبير، قرارات مجلس الجامعة، الجلسة الخامسة، ١٩ يناير ١٩٥٤.

(٢٨) جريدة الأهرام، اسمرار المجانية للأقسام الثلاثة في كلية الآداب، ٣ إبريل ١٩٥٤.

(٢٩) للمزيد تقرير مدير جامعة عين شمس لسنة ١٩٥٥/٥٤، ص ١٦.

(٣٠) جريدة الأهرام، جامعة عين شمس دخول الامتحان رهن بتسديد الرسوم، ٤ فبراير ١٩٥٥.

(31) Abou Al futouh Radwan, Old and new Egyptian education, New York, 1972, pp. 108, 110.

(٣٢) محاضر جلسات مجلس جامعة إبراهيم باشا الكبير، قرارات مجلس الجامعة، الجلسة الأولى، ٢١ أكتوبر ١٩٥٠.

(٣٣) محاضر جلسات مجلس جامعة إبراهيم باشا الكبير، قرارات مجلس الجامعة، الجلسة الثانية، ١١ نوفمبر ١٩٥٠.

(٣٤)محاضر جلسات جامعة إبراهيم باشا الكبير، مذكرة للعرض على السادة أعضاء مجلس الجامعة، ٣٠ يوليو ١٩٥٣.

(٣٥) محاضر جلسات مجلس جامعة إبراهيم باشا الكبير، قرارات مجلس الجامعة، الجلسة السادسة، ٢١ أكتوبر ١٩٥٠.

(٣٦) جريدة الأهرام، دراسة هندسية جديدة بجامعة إبراهيم، ٣٠ أكتوبر ١٩٥١.

(٣٧) جريدة الأهرام، ممثلو جامعة إبراهيم، في المؤتمرات ١٨ يوليو ١٩٥٢.

(٣٨) محاضر جلسات جامعة إبراهيم باشا الكبير، مذكرة مرفوعة إلى حضرات أعضاء مجلس الجامعة، ٩ يوليو ١٩٥٣.
(٣٩) جامعة إبراهيم باشا الكبير، خطاب وزارة المعارف لندب الأستاذ عبد الوهاب كامل، ٩ يناير ١٩٥١.
(٤٠) جامعة عين شمس، تقرير مدير الجامعة عن العام الجامعى ١٩٥٤-١٩٥٥، ص ص ٥٠، ٥٨.
(٤١) جريدة الأهرام، اعتراف جامعات إنجلترا بجامعة إبراهيم، 24 أكتوبر ١٩٥٠.
(٤٢)محاضر جلسات مجلس جامعة إبراهيم باشا الكبير، قرارات مجلس الجامعة، الجلسة الخامسة عشر، ١٧ يونيو ١٩٥٢.
(٤٣) محاضر جلسات مجلس جامعة إبراهيم باشا الكبير، قرارات مجلس الجامعة، الجلسة التاسعة، ١٧ مايو ١٩٥١.
(٤٤) مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية العاشرة، دورة الانعقاد الأول، الجلسة الثالثة، مشروع الرد علي خطاب العرش، ٣٠ يناير ١٩٥٠، ص ص ٢٧، ٢٩.
(٤٥) جريدة المصرى، الخلاف بين النواب والشيوخ على إنشاء جامعة إبراهيم، ١٣ يونيو ١٩٥٠. جريدة الأهرام، عمداء جامعة إبراهيم، ٢٦ يونيو ١٩٥٠.
(٤٦) جريدة الأهرام، مدير جامعة إبراهيم يقول: جامعة إبراهيم جامعة المستقبل، ١٨ أكتوبر ١٩٥٠.
(٤٧) بهي الدين بركات ، أبو الجامعة .. أحمد لطفى السيد، مجلة الهلال، يناير ١٩٥١، ص ص ١٧، ١٨.
(٤٨) بهي الدين بركات ، أبو الجامعة .. أحمد لطفى السيد ، مجلة الهلال، يناير ١٩٥١، ص ص ١٧، ١٨.
(٤٩) محاضر اجتماع جامعة إبراهيم باشا الكبير، قرارات مجلس الجامعة، الجلسة الحادية عشر، ٣١ مايو ١٩٥١.
(٥٠) جريدة الأهرام، نظم جديدة لانتخابات جامعة إبراهيم، ١٧ أكتوبر ١٩٥٢.
(٥١) جريدة الأهرام، العمداء بجامعة إبراهيم وزير المعارف يصدق على انتخابهم، ٦ أكتوبر ١٩٥٣.
(٥٢) الوقائع المصرية، القانون ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ بشأن إعادة تنظيم الجامعات المصرية، ٢٦ سبتمبر ١٩٥٤.

(٥٣) تعود فكرة لجان التطهير إلى فترة سابقة على الثورة وبالتحديد أثناء وزارة نجيب الهلالى باشا الذى أرد أن يقوم بتطهير الإدارة الحكومية من الفساد الذى تراكم وفاحت رائحته. فأنشأت وزارته لجانًا قضائية فى مختلف الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية، من أجل القيام بمهمة التحقيق فى جميع الجرائم والمخالفات الإدارية، وكان صلب تلك اللجان قضاة من مجلس الدولة، وقد قامت هذه اللجان بمباشرة مهمتها فعلاً، وكانت تحقيقاتها أساسًا لبعض حالات التطهير التى تمت فى عهد الثورة. للمزيد راجع وثائق مجلس الوزراء، مشروع مرسوم بقانون في شان تطهير الأداة الحكومة، محفظة ١٨٤٥، ص١.

(٥٤) مجلس الدولة - المكتب الفني - مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا السنة العاشرة - العدد الأول (من أول أكتوبر سنة ١٩٦٤ إلى آخر يناير سنة ١٩٦٥) - ص ١٢٣ وما بعدها.

(٥٥) للمزيد راجع شريف إمام، مجلس الدولة: صراع القضاء والسياسة في مصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣

(٥٦) عبد الرحمن الرافعي، ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢-١٩٥٩، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩، ص٦٩.
٥٧ قرار مجلس قيادة الثورة، الاستغناء عن خدمات بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والخارجين عنه، ٢١ سبتمبر ١٩٥٤
http://nasser.bibalex.org/Decisions/DecisionsAll.aspx?lang=ar&page=6
(٥٨) كمال مغيث، جامعة القاهرة: سيرة وتاريخ، بحث ضمن كتاب سير جامعات حكومية عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ، ٢٠١٨، ص
(٥٩) جريدة الاهرام، نظم جديدة في كلية الآداب جامعة إبراهيم،٦ فبراير ١٩٥٤.
(٦٠) رءوف عباس، جامعة القاهرة، ص ص ٢٥٧، ٢٥٩.
(٦١) تقرير مدير جامعة عين شمس لسنة ١٩٦٠/٥٩، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٦١، ص ٥.
(٦٢) دار الوثائق القومية، محافظ مجلس الوزراء، القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٠ بربط ميزانية جامعة إبراهيم باشا الكبير للسنة المالية ١٩٥١/٥٠.
(٦٣) دونالد مالكولم ريد، دور جامعة القاهرة في بناء مصر الحديثة، ص ٣١٣
(٦٤) جريدة الأهرام، في جامعة إبراهيم تعذر قبول طلبة جدد بكلياتها، ٤ سبتمبر ١٩٥١.
(٦٥) جريدة الأهرام، مدير جامعة إبراهيم يؤكد ضيق ميزانيتها عن التوسع، ٩ سبتمبر ١٩٥١.
(٦٦) جريدة الأهرام، ٢٥٠٠ طالب جديد جامعة إبراهيم، ٢٠ سبتمبر ١٩٥٠.
(٦٧) جريدة المصري، ١٨ فبراير ١٩٥٢.

(٦٨) جريدة المصري، جامعة إبراهيم والاعتمادات المالية الخاصة بها، ١٠ نوفمبر ١٩٥٢.
(٦٩) جامعة عين شمس في خمس سنوات، ص ١٨.
(٧٠) جريدة الأهرام، طابع متميز لجامعة عين شمس، ٣٠ سبتمبر ١٩٥٤.
(٧١) جريدة الأهرام، حل الأزمة الناتجة من قلة عدد المدرسين بجامعة إبراهيم، ٨ ديسمبر ١٩٥٢.
(٧٢) للمزيد تقرير مدير الجامعة للعام الدراسية ٥٣ /١٩٥٤، يوليو ١٩٥٤.
(٧٣) محاضر جامعة إبراهيم باشا الكبير، مكاتبة من إدارة السكرتارية بالكراسي المقترحة للكليات والمعاهد للعام ١٩٥١/١٩٥٠.
(٧٤) جريدة الأهرام، ثماني قضايا ضد جامعة إبراهيم أمام مجلس الدولة، ٦ أكتوبر ١٩٥١.
(٧٥) محاضر جامعة إبراهيم باشا الكبير، مذكرة للعرض على حضرات أعضاء مجلس الجامعة، ٣١ يناير ١٩٥٢.
(٧٦) محاضر جامعة إبراهيم باشا الكبير، قرارات مجلس الجامعة ، الجلسة الحادية عشر، ١٩ فبراير ١٩٥٢.
(٧٧) محاضر جلسات مجلس جامعة إبراهيم باشا الكبير، ، الجلسة السابعة، ٢١ يناير ١٩٥٢.
(٧٨) محاضر جلسات مجلس جامعة إبراهيم باشا الكبير، ، الجلسة العاشرة، ٢٤ مارس ١٩٥٣.
(٧٩) راجع محاضر جامعة إبراهيم باشا الكبير، للعام ١٩٥١/١٩٥٠، والعام ١٩٥٢/١٩٥١ فيهما أكثر من نموذج.
(٨٠) جريدة الأهرام، مبانى جامعة إبراهيم ، ٩ سبتمبر ١٩٥١.
(٨١) محاضر اجتماع مجلس جامعة إبراهيم باشا الكبير، خطاب مدير الجامعة إلى وزير المعارف، ٤ ديسمبر ١٩٥٠.
(٨٢) محاضر اجتماع مجلس جامعة إبراهيم باشا الكبير، جلسة ٢٦ ديسمبر ١٩٥١.
(٨٣) محاضر اجتماع مجلس جامعة إبراهيم باشا الكبير، الجلسة السابعة، جلسة ٢٥ فبراير ١٩٥٤.
(٨٤) للمزيد عبد العظيم رمضان، عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤، روز اليوسف، القاهرة، ١٩٧٦.
(٨٥) عبد اللطيف البغدادى، مذكرات، ج١، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٧، ص ص ١٦٩، ١٧١.
(٨٦) محاضر اجتماع مجلس جامعة إبراهيم باشا الكبير، الجلسة التاسعة، جلسة ٧ إبريل ١٩٥٤.
(٨٧) محاضر اجتماع مجلس جامعة إبراهيم باشا الكبير، جلسة ١٧ إبريل ١٩٥٤.
(٨٨) محاضر اجتماع مجلس جامعة إبراهيم باشا الكبير، الجلسة التاسعة، جلسة ٧ إبريل ١٩٥٤.
(٨٩) جريدة المصرى، سكرتير جامعة إبراهيم، ٢٧ نوفمبر ١٩٥٢.
(٩٠) البيانات مأخوذة من كتاب جامعة عين شمس ١٩٧٢/١٩٥٠، العلاقات العامة، الملاحق.
(٩١) رءوف عباس، مشيناها خطى، ص ٧٦.
(٩٢) محاضر اجتماع مجلس جامعة إبراهيم باشا الكبير، جلسة ٢ مايو ١٩٥١.
(٩٣) محاضر اجتماع مجلس جامعة إبراهيم باشا الكبير، الجلسة الخامسة، جلسة ٨ ديسمبر ١٩٥١.
(٩٤) محاضر اجتماع مجلس جامعة إبراهيم باشا الكبير، جلسة ١٤ مارس ١٩٥٣.
٩٥ محاضر اجتماع مجلس جامعة عين شمس، جلسة ٢٧ يونيو ١٤ ١٩٥٥.
(٩٦) محاضر اجتماع مجلس جامعة إبراهيم باشا الكبير، قرارات الجامعة للجلسة الثانية، جلسة ١١ نوفمبر ١٩٥٠.
(٩٧) محاضر اجتماع مجلس جامعة إبراهيم باشا الكبير، قرارات الجامعة للجلسة الأولى، جلسة ٢٩ سبتمبر ١٩٥١.
(٩٨) للمزيد حامد عمار، خطى اجتزناها، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٦، ص ٦٠ وما بعدها
(٩٩) تقرير مدير الجامعة 1959/٥٨ ص ٢٣.
(١٠٠) الوقائع المصرية، القانون ١٢٨ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء وتنظيم لجان تصفية خاصة بأعضاء هيئة التدريس وغيرهم من القائمين بالتدريس بجامعة إبراهيم العدد ٢٤ مكرر، ١٩ مارس ١٩٥٣.
(١٠١) جريدة المصرى، قانون تصفِية هيئة التدريس بكليات جامعة إبراهيم، ٢٣ مارس ١٩٥٣.
(١٠٢) الوقائع المصرية، قانون رقـم ٤٤٠ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة الثالثة من قانون تصفية أعضاء هيئة التدريس، ٩ سبتمبر ١٩٥٣.
(١٠٣) محاضر اجتماع مجلس جامعة إبراهيم باشا الكبير، قرارات الجامعة للجلسة الثالثة عشر، جلسة ٧ يونيو ١٩
١٠٤ محاضر اجتماع مجلس جامعة عين شمس، جلسة ١٢ يوليو ١٩٥٥.

(١٠٥) جريدة المصرى ، خفض أثمان الكتب الجامعية ، ٢٨ سبتمبر ١٩٥٢.

(١٠٦) على ماهر، تقرير لجنة التعليم الجامعى، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٤، ص ٤ وما بعدها.
١٠٧ على ماهر، تقرير لجنة التعليم الجامعى، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٤، ص ٨ وما بعدها.
108 Fauzi M. Najjar , State and University in Egypt during the Period of Socialist Transformation, ,The Review of Politics , Jan., 1976, Vol. 38, No. 1 ,Jan., 1976, p. 59

(١٠٩) على ماهر، تقرير لجنة التعليم الجامعي، ص ٧٥ وما بعدها.

(١١٠) محاضر جلسات مجلس جامعة إبراهيم باشا الكبير، قرارات مجلس الجامعة، الجلسة الخامسة، ١٩ يناير ١٩٥٤.

(١١١) عبد الجليل العمرى، ذكريات اقتصادية .. وإصلاح المسار الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة ، ١٩٨٦، ص ٣٤.

(١١٢) جريدة البلاغ، جامعة فاروق وهل يغير اسمها، ٢٧ يوليو ١٩٥٢

(١١٣) أمين عثمان، تغيير أسماء الجامعات، جريدة الأهرام، ٧ سبتمبر ١٩٥٢

(١١٤) جريدة الأهرام، ١٦ يناير ١٩٥٤.

(١١٥) محاضر اجتماع مجلس جامعة إبراهيم، الجلسة الخامسة، جلسة ١٩ يناير ١٩٥٤.

(١١٦) حسن صبحي بكري، أقدم جامعات العالم، جريدة الأهرام، ٩ مارس ١٩٥٤.

(١١٧) جريدة الاهرام، نصف قرن من الزمن على إنشاء جامعة عين شمس، ١٩ مارس 2001.